

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٢٦٢

الخميس، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة باور/السيد دن	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إبيتشوف
	الأرجنتين	السيدة بير سيفال
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيدة كنعغ
	تشاد	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد مانزي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد دولاتر
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	نيجيريا	السيد لارو

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بماتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2014/617)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1453167 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهاييتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق
الاستقرار في هاييتي (S/2014/617)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسبانيا، إكوادور، أوروغواي، البرازيل، بيرو، غواتيمالا، كندا، كولومبيا، المكسيك، وهاييتي للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ساندرأ أونوري، الممثلة الخاص للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير - هارتينغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/617، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي.

أعطى الكلمة الآن للسيدة أونوري.

السيدة أونوري (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية، أن أعرب عن امتناني للولايات المتحدة بصفتها رئيسة مجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة بشأن هاييتي.

(تكلمت بالفرنسية)

وأود أيضا أن أعنتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للممثل الدائم لجمهورية هاييتي.

(تكلمت بالإسبانية)

وأود أن أشكر على وجه الخصوص، جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، وجميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن على دعمها القيم لجهود بناء السلام والديمقراطية في هاييتي.

(تكلمت بالإنكليزية)

حين قدمت آخر إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠١٤ (انظر S/PV.7147)، كان الزخم السياسي الذي تحقق نتيجة للحوار المشترك بين الهاييتيين، وأسفر عن توقيع اتفاق الرانتشو، قد بعث الأمل في إمكانية إجراء انتخابات مشتركة بحلول نهاية عام ٢٠١٤ لتلثي المقاعد في مجلس الشيوخ، وجميع المقاعد في مجلس النواب وفي الإدارات البلدية والمجالس المحلية.

ونص الاتفاق أيضا على أحكام أخرى، بما في ذلك التصويت على تعديلات على القانون الانتخابي الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

ومنذ ذلك الحين، تسبب استمرار عدم الثقة والخلافات بشأن العملية الانتخابية بين السلطة التنفيذية وأعضاء المعارضة في المجلس التشريعي في تأخيرات متكررة في تنفيذ ذلك الاتفاق. وما تزال مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ تعارض اتفاق الرانتشو وتواصل ربط التصويت على القانون الانتخابي الذي جرى تعديله بإنشاء مجلس انتخابي جديد تماما ودأبت على إعاقة عملية تحصيل النصاب القانوني اللازم للتصويت. ولم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق بشأن الإطار القانوني اللازم للانتخابات.

الخمس التي انسحب منها العنصر العسكري التابع لبعثة الأمم المتحدة، وحيث لا يوجد سوى بعض من ضباط الشرطة. وحققت قوة الشرطة نموا حيث بلغ قوامها ١٠٩٦٣ فردا عاملا، بمن في ذلك ٨٩٩ امرأة. وشهدنا تحسينات في مجالات أخرى أيضا، بما في ذلك فيما يتعلق بالتأهيل العام لأفراد الشرطة، وعمليات التجنيد والفحص، والتخطيط الاستراتيجي، والخفارة المجتمعية، من بين مجالات أخرى. ومن الأمثلة الساطعة التي تؤكد على زيادة قدرات الشرطة الوطنية أن وحدات مكافحة الشغب المتخصصة التابعة لها حاضرة الآن في نحو ٥٠ في المائة من المظاهرات، بالمقارنة مع نسبة ٢٩ في المائة خلال الفترة نفسها في عام ٢٠١٣.

وما يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتحقيق الأهداف المحددة في خطة تطوير الشرطة الوطنية والتغلب على التحديات التقنية والهيكلية والعملياتية التي تواجهها. فعلى سبيل المثال، ما تزال الحاجة قائمة إلى الدعم العملي الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في ثلث جميع المظاهرات، بسبب النقص في عدد أفراد الشرطة الوطنية وعتادها، الأمر الذي لم يمكنها من مكافحة أعمال الشغب بطريقة فعالة في جميع أنحاء البلد. ويشير الارتفاع النسبي في عدد الدوريات التي ينفذها العنصر العسكري التابع للبعثة أيضا إلى الحاجة المستمرة إلى المزيد من التحسينات في القدرة العملياتية للشرطة. وإن التحديات التقنية والهيكلية، كضعف القدرات الإدارية والرقابة الداخلية، ومحدودية التغطية الإقليمية، وندرة القدرات المؤسسية في المجالات المتخصصة، بما في ذلك في إدارة السجون، ما زالت قائمة وتتطلب مضاعفة الجهود المبذولة من جانب حكومة هاييتي وشركائها الدوليين.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فقد أسفرت الجهود التي تبذلها حكومة هاييتي، بدعم من الشركاء الدوليين، عن تقليل عدد الوفيات الناجمة عن وباء الكوليرا بشكل ملحوظ. وخلال

وقد أبدت الأطراف - بعد فترة من الجمود - عزمًا في الآونة الأخيرة على الاستمرار في المشاركة في العملية. لكن وبالنظر إلى الوقت اللازم للأعمال التحضيرية اللوجستية، فإن فرصة إجراء الانتخابات قبل نهاية العام تبدو ضئيلة الآن على نحو متسارع. وهذا أمر يثير القلق بشكل خاص لأن البرلمان، ما لم تجر الانتخابات، سيفقد صلاحياته في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وبذلك سينشأ فراغ مؤسسي إلى حين إجراء الانتخابات وتشكيل هيئة تشريعية جديدة.

وعليه، فإن الجهات السياسية الفاعلة في هاييتي ما فتئت تناقش خيارات مختلفة للخروج من المأزق الحالي، بما في ذلك الدعوة إلى إجراء الانتخابات على أساس اتفاق الراتنشوا استنادا إلى بعض مواد الدستور، والقانون الانتخابي لعام ٢٠١٣. وإذ أرحب بهذه المساعي المختلفة الرامية للتوصل إلى حل توافقي عبر الحوار وفي أقرب وقت ممكن، أود أيضا أن أدعو جميع الأطراف الفاعلة المعنية إلى التأكد من أن الحل يستند إلى الدستور وفي إطار قانوني منيع يمكن من إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية وشاملة للجميع، وقادرة على أن تدعم عملية التحول السلمي الديمقراطي في عام ٢٠١٥.

وعلى الرغم من الجمود السياسي، ما تزال البيئة الأمنية في هاييتي مستقرة نسبيا. وتتسم الحالة الأمنية اليوم بالمخاطر التي تهدد القانون والنظام وتتصل أساسا بالجريمة والعنف الذي تمارسه العصابات، مقترنا بالاضطرابات والمظاهرات المدنية، سواء كانت عفوية أم منظمة. وما تزال إحصاءات الجريمة تؤكد اتجاهها تنازليا فيما يتعلق بعمليات الاختطاف على وجه الخصوص، في حين شهد عدد جرائم القتل ارتفاعا في الآونة الأخيرة. وظل عدد المظاهرات التي تندلع بدافع سياسي منخفضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وفي الوقت نفسه ما زال أداء الشرطة الوطنية الهايتية يشهد تحسنا، في حين لا تزال الحالة الأمنية مستقرة في المقاطعات

الوقت نفسه بعثة للتقييم الاستراتيجي، تحت قيادة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في حزيران/يونيه بغرض التشاور مع الحكومة والمسؤولين المنتخبين والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فضلا عن شركاء هاييتي الدوليين وفريق الأمم المتحدة القطري. واستنادا إلى الحقائق الميدانية، فإنني على ثقة بأن إعادة التشكيل الموصى بها ستكفل وجودا كافيا لتحقيق الاستقرار بهدف دعم المؤسسات الهايتية، وخاصة في سياق الدورة الانتخابية القادمة والاستمرار في تطوير الشرطة الوطنية الهايتية.

وأود في هذا الصدد، أن أشدد على أنه من الأهمية بمكان -لتحقيق الاستقرار الدائم- أن تعمل الحكومة وبعثة الأمم المتحدة وشركاء هاييتي الدوليين على مضاعفة الجهود والالتزامات كي تتمكن الشرطة الوطنية من الوفاء بالمعايير الأساسية لعملها بحلول عام ٢٠١٦، فضلا عن تولي المسؤولية الكاملة عن صون الأمن والاستقرار في هاييتي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن من شأن الحفاظ على أفراد الشرطة التابعة للبعثة، ووحدات الشرطة المشكّلة عند مستويات قريبة من المستويات الحالية أن يمكننا من مواصلة تقديم المشورة والتوجيه إلى النظراء الهايتيين من خلال المواقع المشتركة الثابتة في مفاوضات الشرطة في المناطق المستهدفة، فضلا عن دعم عمليات الشرطة الوطنية الهايتية، بناء على طلبها، بوصفه الخط الثاني من جبهة التصدي.

وبالمثل، أود أن أشدد على أن من الأهمية بمكان أن ننظر جميعا إلى تطوير الشرطة من المنظور الأوسع لسيادة القانون، وأن نؤكد على الحاجة الماسة إلى إجراء الإصلاحات الشاملة بقطاع العدالة التي طال انتظارها. فبدون نظام فعال للعدالة، بما في ذلك السجون، لن يكون بوسع قوة الشرطة -مهما بلغ مستوى تدريبها وتجهيزها- أن تؤدي مهامها الهادفة إلى توفير بيئة تسودها السلامة والأمن.

الزيارة التي قام بها الأمين العام لمدة يومين إلى هاييتي في تموز/يوليه، أطلق، جنبا إلى جنب مع رئيس الوزراء، لاموت، حملة معنية بالمرافق الصحية الشاملة، وهي عبارة عن برنامج مشترك بين الحكومة والأمم المتحدة يهدف إلى الوصول إلى ٣ ملايين شخص خلال فترة السنوات الخمس المقبلة. وستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دعم الحكومة في تنفيذ خطتها الوطنية الرامية إلى القضاء على الكوليرا، بما في ذلك، عن طريق اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالقضاء على الكوليرا، التي أنشئت في أيار/مايو من هذا العام بناء على مبادرة من رئيس الوزراء والأمين العام.

وما برحت هاييتي تحرز تقدما في إعادة توطين المشردين جراء زلزال عام ٢٠١٠. وما يزال يتعين تحديد الحلول الدائمة بالنسبة للأشخاص المشردين داخليا المتبقين والذين يقدر عددهم بنحو ١٠٣٥٦٠ شخصا. وتواصل الحكومة أيضا بذل الجهود لجذب المستثمرين وحفز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. وفي ذلك الصدد، فإن تركيز الحكومة مجددا على إدارة المالية العامة خطوة جديدة بالثناء نحو تحسين الشفافية والمساءلة، وينبغي مواصلة تنفيذ ذلك على أفضل وجه.

وبالنظر إلى الإنجازات الكبيرة التي تحققت على مدى السنوات العشر الماضية في مجمل عملية تحقيق الاستقرار في هاييتي، وآخذا في الاعتبار التحديات المتبقية، فقد أوصى الأمين العام بتعميق عملية تركيز أنشطة البعثة، بما في ذلك تخفيض العنصر العسكري إلى كتيبتين، ويشمل ذلك عناصرها التمكينية، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥، مع الحفاظ على عنصر الشرطة التابعة للبعثة عند مستويات قريبة من المستويات الحالية. وقد استندت هذه التوصية إلى تحليل متأن للحالة السياسية والأمنية في البلد، فضلا عن تحليل قدرات الشرطة الوطنية والأنشطة التي تنفذها البعثة. ونشرت في

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة أونوري على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة لو كاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، السيدة ساندرأ أونوري، على إحاطتها الإعلامية وعلى عملها المثالي في خدمة جميع الهايتيين.

تؤيد لكسمبرغ البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إننا نسلّم بالتقدم المحرز في هاييتي، ولكننا ندرك أيضاً الصعوبات التي لا تزال تواجه عملية تحقيق الاستقرار في البلد. وكما قالت السيدة أونوري توأ، فالأولوية في الأسابيع والأشهر المقبلة هي لأن تجري، في أقرب وقت ممكن، انتخابات تشريعية ومحلية تتسم بالمصداقية ومفتوحة أمام الجميع. وهذا أمر أساسي بصفة خاصة لكفالة استمرارية البرلمان في عام ٢٠١٥. إن الحوار بين أبناء هاييتي واتفاق الراتنشو، الذي يتضمّن على وجه التحديد ما يتعلّق بتكوين المجلس الانتخابي، يعدّان من التطورات الإيجابية التي تعبر عن رغبة السياسيين أصحاب المصلحة في حل خلافاتهم. ومع ذلك، فإننا نأسف أسفاً عميقاً لعدم التمكن حتى الآن من اعتماد القانون الانتخابي المعدل، وهو ما أدى مؤخراً لأن يعلن المجلس الانتخابي عدم إمكانية عقد الانتخابات بحلول ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

ونعتنم هذه الفرصة لندعو جميع الجهات الفاعلة السياسية في هاييتي إلى مواصلة الحوار لكي يكون ممكناً عقد الانتخابات المختلفة التي تأجّلت لفترة طويلة في أقرب وقت ممكن. إن استمرارية المؤسسات الديمقراطية وتوطيد سيادة القانون معرضان للخطر. إنهما عنصران أساسيان من عناصر التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المستدام في البلد.

لن يشمل ذلك مواصلة تأييد اعتماد قانون جنائي منقح للإسراع بالعملية القضائية فحسب، ولكن أيضاً معالجة المشكلة المستديمة المتمثلة في فترات الاحتجاز المطولة قبل المحاكمة ومواطن الضعف في قطاع الإصلاحات، كما رأينا في واقعة الهروب من سجن كروا دو بوكيه في آب/أغسطس.

وفيما يتعلّق بالعملات الانتخابية، يجب الشروع في تحويل الدعم التقني واللوجستي والأمني للبعثة نحو العملية الانتخابية والانتباه في الوقت نفسه إلى متطلبات بناء القدرات والموارد، حتى يتسنى تمكين المؤسسات الهايتية المعنية من الاضطلاع بكامل المسؤولية عن إجراء الانتخابات.

وفي الختام، من المهم استدامة المكاسب التي تحققت في هاييتي في مجالات السلام والأمن والاستقرار عن طريق توطيد العملية الديمقراطية، وسيادة القانون والحكم الرشيد. ولا يتطلب ذلك اضطلاع المؤسسات والجهات الفاعلة في الحياة العامة بمسؤولياتها وتحمل قيادة أكبر بشكل متزايد فحسب، بل وقيام أصدقاء هاييتي وشركاؤها الدوليون ببذل مزيد من الجهود وتوفير أموال إضافية للمجالات الحاسمة التي تسحب منها البعثة والتي ما زالت الحكومة تحتاج إلى الدعم المتواصل فيها.

وبعثة الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها في مواصلة استخدام مساعيها الحميدة ووجود الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين دعماً للعملية السياسية السلمية والديمقراطية وللمزيد من الاستقرار - كل ذلك في سياق تركيز أنشطة البعثة. وسنعمل مع الحكومة والفريق القطري للأمم المتحدة وشركاء هاييتي الدوليين من أجل وضع خطة انتقالية شاملة تقوم على خفض التدريجي لحضور البعثة. وتمشياً مع توصية الأمين العام، نعول على دعم المجلس من أجل تحديد المهام الأساسية التي كُلفت بها البعثة، والمستوى المناسب من الموارد اللازمة للوفاء بها طوال فترة يمكن التنبؤ بها.

الأشهر الأخيرة على صعيد التشريعات لتعزيز حماية الأطفال. ومع ذلك، ما زال هناك طريق طويل علينا أن نقطعه من أجل تعزيز المؤسسات القضائية، للتصدي لممارسة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة وتحسين ظروف الاحتجاز في السجون.

في مناقشتنا الأخيرة، في آذار/مارس (انظر S/PV.7147)، أعربنا عن الأمل في أن يتمكن المجلس من أن يقرر، في ضوء الوعي الكامل بالحالة، الوجود المستقبلي للأمم المتحدة في هاييتي. ولذلك أود أن أشكر الأمين العام على اقتراحه المتعلق بإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، الذي يقوم على أساس نتائج بعثة التقييم الاستراتيجي التي سمحت بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. تؤيد لكسمبرغ الانتقال التدريجي للمهام من البعثة إلى حكومة هاييتي، وعلى وجه الخصوص إلى الشرطة الوطنية الهايتية من حيث الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة. إننا نؤيد تمديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة، مع تعميق عملية تركيز أنشطة البعثة، على نحو ما أوصى الأمين العام. وفي رأينا، الانسحاب التدريجي المقترح مناسب تماماً ليتسنى لنا أن نواصل ضمان الاستقرار في البلد، وتقديم الدعم إلى هاييتي ومؤسساتها بالنظر إلى الانتخابات البالغة الأهمية في عام ٢٠١٥.

السيدة بيرسيبال (الأرجنتينية) (تكلت بالإسبانية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، السفيرة سانديرا أونوري. كما أرحب بتقديم تقرير الأمين العام (S/2014/617) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي. وأنوه بالعمل السيدة أونوري، وتحقيق نتائج ذلك المجال، الأمر الذي يسهم في تعزيز الحوار والمؤسسات في هاييتي.

واسمحوا لي أيضاً أن أنوه بحضور الممثل الدائم لهايتي ووفده النشط. وأود أيضاً أن أعرب عن شكري للعمل الذي يقوم به الفريق جابوراندي قائداً لقوة الأمم المتحدة لتحقيق

حان الوقت لأن تضع جميع الجهات الفاعلة السياسية خلافاتها جانباً من أجل المصالح الأكبر للبلد وشعبه.

والتحديات في هاييتي عديدة. من المؤكد أن السلطات الهايتية، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، تمكنت من إعادة توطين ٩٠ في المائة من الأشخاص المشردين. غير أننا نشعر بقلق بالغ إزاء ظروف معيشة الأشخاص الذين لا يزالون يعيشون في المخيمات. إن حصولهم على المياه وخدمات الصرف الصحي في كل مكان ليس مضموناً، ولا يزال معدل سوء التغذية الحاد مرتفعاً جداً. ويجب علينا أيضاً أن نواصل تحسين قدرة هؤلاء السكان على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية. وعلى الرغم من أننا نرحب بالتقدم المحرز في مكافحة الكوليرا، فمن الواضح أن الأمم المتحدة يجب أن تواصل القيام بدورها الكامل في دعم جهود الحكومة الرامية إلى القضاء على هذه الآفة.

يجب أن نقدر القيمة الحقيقية لبقاء الحالة الأمنية في هاييتي مستقرة نسبياً بوجه عام، بما في ذلك في المقاطعات الخمس التي لم يعد العنصر العسكري للبعثة حاضراً فيها. ونشعر بالارتياح إزاء التحسن الكبير الذي طرأ على قدرة الشرطة الوطنية الهايتية وكفاءتها المهنية. ومع ذلك، فهي لا تزال غير قادرة بذاتها على توفير الأمن في جميع أنحاء البلد. لذا ينبغي أن تتابع حكومة هاييتي بمهمة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الشرطة الوطنية، وفقاً للخطة الإنمائية للفترة من عام ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦.

وبخلاف الشرطة، فإن تعزيز جميع المؤسسات لضمان سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان أمران أساسيان لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء مكتب أمين المظالم، وإصدار تشريعات مكافحة الفساد واتخاذ الإجراءات القانونية لمحاكمة الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في الماضي. ونرحب أيضاً بالتقدم المحرز في

من أجل ضمان إنهاء عملية حفظ السلام الوحيدة المنتشرة في القارة الأمريكية بنجاح. ونرى أن الحالة السياسية والأمنية في هاييتي لم تتحسن تحسنا ملحوظا إلى الحد الذي يبرر خفض القوات على هذا النحو المتعجل والمفاجئ، كما يقترح تقرير الأمين العام. وعلى نفس المنوال، فإننا نشعر بالقلق إزاء التحول في ولاية البعثة على النحو المقترح في التقرير، حيث إننا لا نريدها أن تصبح لواء للتدخل.

وعلى غرار بلدان أخرى في منطقتنا، فإننا نرى أن ولاية البعثة ينبغي أن تبقى دون تغيير، وأنه ينبغي لنا استكشاف خيارات لتعديلها بدءا من عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، نعتقد أن أي قرار بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة يجب أن يرتبط ارتباطا وثيقا بحدوث تحسن فعلي في قدراتها التشغيلية وزيادة في موارد الشرطة الوطنية الهايتية التي تشكل، في نهاية المطاف، القوة التي ينبغي أن تكون المسؤولة عن تحقيق الأمن في أعقاب انسحاب المجتمع الدولي.

يصادف هذا العام مرور ١٠ سنوات منذ أن أنشأ المجلس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي. وقد أسهمت البعثة التي تتألف معظم قواتها العسكرية من جنود من بلدان في منطقتنا، إسهاما أساسيا في تحقيق الاستقرار والأمن في البلد الشقيق. غير أنه خلال السنوات العشر الماضية، واجهت هاييتي ظروفًا صعبة للغاية، بما في ذلك الزلزال المدمر لعام ٢٠١٠ الذي عطل الكثير من إنجازاتها وشكل تحديات إضافية أمام التقدم الذي لولا وقوع الزلزال لكان قد استمر على نحو مطرد.

ونعتقد أن بعثة الأمم المتحدة لا ينبغي أن تبقى في هاييتي لفترة أطول من اللازم، ما دامت تلك هي رغبة حكومة هاييتي الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، نرى أن من المهم أن نتعلم من دروس الماضي وأن نضع في الاعتبار تجاربنا المتعلقة بالانسحاب المتسرع والذي أجبرنا على العودة في بعض البلدان. ونحن

الاستقرار في هاييتي، وكذلك مفوض الشرطة المنتهية ولايته لويس كاريلو.

عندما نظر المجلس في الحالة في هاييتي في آذار/مارس (انظر S/PV.7147)، رحبنا بإبرام الاتفاق التاريخي بين أبناء هاييتي بالتنسيق مع المؤتمر الأسقفي. واليوم تبدو آفاق عقد انتخابات جزئية تشريعية ومحلية أقل وضوحاً.

ولذلك، فإننا واثقون من أن جميع الجهات الفاعلة السياسية في هاييتي ستواصل العمل من أجل بناء توافق الآراء اللازم للتمكين من إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة والمقرر عقدها خلال هذه السنة التقييمية.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام، أود الإشارة إلى نقطتين متعلقتين بتحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة، الأمر الذي يتعين على المجلس الموافقة عليه قبل ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. أولاً، إننا نشعر بالقلق إزاء الجدول الزمني لاتخاذ قرار بشأن مستقبل البعثة. فحتى بضعة أشهر مضت، كنا ننظر في سيناريو يشمل خطة لبناء السلام تنص على أربعة مؤشرات لاستخدامها في قياس التقدم المحرز، فضلا عن خمسة خيارات قدمها الأمين العام ليتم تنفيذها بدءا من تموز/يوليه ٢٠١٦. ومع ذلك فإن التقرير الحالي يتجاهل ذلك السيناريو ويقترح خيارا مختلفا يقضي بوضع تصميم جديد للبعثة اعتبارا من آذار/مارس ٢٠١٥. وشغلنا الشاغل هو أن هذا التعجيل يبدو غير متناسب مع الحالة في هاييتي، بل إنه بالأحرى يأتي استجابة لعوامل خارجية ولا اعتبارات متعلقة بالميزانية. وخلاف ذلك، لا نرى أدلة على حدوث تغييرات في هاييتي من شأنها أن تؤدي إلى التوصية بالتعجيل بالعملية على هذا النحو. ونرى أنه مما يثير القلق بشكل خاص أنه ينبغي للمجلس اتخاذ قرار بشأن هاييتي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أي قبل إجراء الانتخابات.

ونعتقد أن من المهم المضي قدما بحذر وأنه ينبغي اتخاذ جميع القرارات على أساس الظروف القائمة على أرض الواقع

الاستقرار والتصدي للتحديات التي تواجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. ويتعين على السلطات في هاييتي المضي قدماً في العملية السياسية المفضية إلى إجراء انتخابات شاملة للجميع في إطار قانوني متين. ونشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي لإشراك الجهات السياسية الفاعلة في هاييتي في هذا الشأن وللتقدم صوب إجراء الانتخابات.

وتعزيز الأمن وسيادة القانون هما من أهم مجالات عمل الأمم المتحدة في هاييتي. ونلاحظ الاستقرار النسبي في الحالة الأمنية في البلد. وبفضل التزام حكومة هاييتي والتعاون الفعال من قبل عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة، زادت قدرات الشرطة الوطنية الهايتية وكفاءتها المهنية. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن التقدم الذي أحرزته الشرطة الوطنية الهايتية لا يمكن إنكاره، وكما يذكر تقرير الأمين العام (S/2014/617)، فإنها قد لا تكون قادرة على ضمان إرساء الأمن في جميع أرجاء البلد دون دعم، ولا سيما إذا واجهت مزيداً من التحديات من قبيل الدورة الانتخابية، بمجرد أن تبدأ.

ولا تزال هناك مشاكل متعلقة بالقانون والنظام. وينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل توطيد المكاسب التي تحققت في مكافحة الإجرام ومعالجة الشواغل المتبقية المتعلقة بالقانون والنظام. أما المشاريع ذات الأثر السريع الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد في البلد، بما في ذلك من خلال التدريب والبناء أو عن طريق إعادة تأهيل محاكم السلام، فتشكل إسهاماً هاماً في تحسين الأمن وبناء الثقة بين السكان. ومن جانبنا، فنحن ملتزمون بمواصلة تقديم إسهاماتنا المتواضعة في عنصر الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة.

ونرحب بالترام بالبعثة بمساعدة الشرطة الهايتية في التصدي للعنف الجنسي والجنساني. إلا أننا نشعر بالقلق من استمرار نقص الإبلاغ عن الكثير من أعمال العنف. وعلى

على اقتناع بأن المجلس سيجد التوازن الصحيح ليثبت أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يمكن أن تنجح من خلال العمل مع الشعب والحكومة المعنيين من أجل تحقيق أهدافهما، ألا وهي، إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق الأمن والسلام.

السيدة مورموكايتيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى ساندرا أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام في هاييتي، والفريق العامل معها على تفانيهم في العمل على أرض الواقع.

وتعرب ليتوانيا عن تأييدها للبيان الذي سيتم الإدلاء به في وقت لاحق نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وبصفتي الوطنية، أود التشديد على عدة نقاط بشأن التقدم السياسي والأمن وسيادة القانون ومشاركة الأمم المتحدة في ذلك البلد.

في آخر مرة اجتمعنا فيها في المجلس بشأن هاييتي (انظر S/PV.7147)، رحبنا بالتقدم المحرز في العملية السياسية نحو إجراء انتخابات عامة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وانتخابات رئاسية في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، لم يستمر هذا التقدم وأصبح إجراء الانتخابات في موعدها المقرر أمراً مشكوكاً فيه اليوم. ولا يستقيم أن يعيش شعب هاييتي حالة من عدم اليقين السياسي بعد أن عانى أشد المعاناة ومر بمحن كثيرة جداً، وبخاصة أن هذا الأمر سيؤثر حتماً على إحراز التقدم الذي تمس الحاجة إليه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

وندعو الجهات الفاعلة السياسية في هاييتي إلى التغلب على العقبات القائمة فيما يتعلق بالإطار الانتخابي والدخول في حوار حقيقي بشأن هذه المسألة، بالسرعة الواجبة، مع أخذ الإطار الزمني الضيق في الاعتبار. ونجاح الدورة الانتخابية وترسيخ المؤسسات الديمقراطية عامل أساسي لكفالة تحقيق

ونوّه بالالتزامات القوية للرئيس مارتيللي بالعمل وفقا لأحكام هذا الاتفاق. ونلاحظ على وجه الخصوص الجهود التي يبذلها الرئيس بعزم لكفالة إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك، لا يمكن إجراؤها لسبب تقني. ويحدونا الأمل أن يتوصل الزعماء السياسيون في هاييتي إلى توافق في الآراء على المضي قدما، حتى يتسنى إجراء الانتخابات التي طال انتظارها.

وبينما يرتقي الرئيس مارتيللي إلى مستوى التحديات الهائلة للمنصب الذي يشغله، فإن دعم الشعب الهايتي سيظل أمرا حيويا. إن التحديات الأمنية التي يواجهها البلد تتطلب من السلطات الهايتية وضع الخطط وإنشاء المؤسسات الأمنية التي تتصف بالقوة من أجل التصدي لهذه المسائل بفعالية. ونخطط علما على نحو إيجابي بالوجود التشغيلي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، التي أثبتت نجاحها حتى الآن في إدارة الوضع الأمني للبلد.

ونود أن ننوّه بالتقدم الذي أحرزته هاييتي في مجالين هامين: الزراعة والتنمية الاجتماعية. وفي ما يتعلق بالزراعة، نشيد بالسلطات الهايتية لما أحرزته من تقدم ملحوظ في إنتاج اليام الذي ازداد إنتاجه من ٥٠٠ ٣٥٤ طن متري في عام ٢٠١٠ إلى قرابة ٥٠٠ ٥٠٠ طن متري في عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من أن إنتاج اليام هذا هو أقل من إمكانات هاييتي، نلاحظ أن السلطات تبذل جهودا بشأن تنفيذ برنامج الإنعاش الزراعي للسنوات الثلاث ٢٠١٣-٢٠١٦، بغية التصدي للمعوقات التي تواجه المنتجين في هذا القطاع. ونحن نتطلع إلى اعتماد وزارة الزراعة للسياسة التي يقال إنها تعمل على اعتمادها في مجال صناعة اليام. فاليام يمكن أن يساهم في إيرادات النقد الأجنبي في هاييتي وفي تحسين الازدهار الوطني. لذلك، نشجع السلطات الهايتية على مواصلة العمل لزيادة إنتاجه.

الرغم من التقدم المحرز في المحاكمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، لا يزال التقدم في مقاضاة مرتكبي أعمال العنف الجنسي والجنساني بطيئا. وهناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة من أجل منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة. وفي هذا الصدد، نرحب بتنظيم دورات تدريبية بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين لأكثر من ١٥٠٠ فرد، ونشجع التوعية المتواصلة بشأن هذه المسألة، نظرا لأن التصدي للعنف الجنساني يشكل عنصرا مهما من عناصر تمكين المرأة وتعزيز دورها في جميع الميادين الاجتماعية، بما في ذلك بوصفها عاملا من عوامل التنمية في البلد. ونرحب أيضا بالجهود المستمرة التي تبذلها هاييتي بهدف تحسين تشريعات حماية الطفل. وتصديق الحكومة على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل خطوة تستحق الترحيب في هذا الصدد، ونحن نقدرها.

وفيما يتعلق بالمضي قدما، فإننا نعكف على تحليل مقترحات الأمين العام بشأن مستقبل البعثة تحليلا دقيقا. وبينما نتفق على أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود المتواصلة لتعزيز قدرة البلد في مجال سيادة القانون والقانون والنظام، فإننا نؤيد وضع خطة لتركيز أنشطة البعثة على أساس الأوضاع القائمة، بما في ذلك السحب التدريجي للعنصر العسكري، بالنظر إلى الطابع المتغير للدور الذي تضطلع به البعثة، فضلا عن الاحتياجات الفعلية على أرض الواقع.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ساندرأ أونوري على إحاطتها الإعلامية وعلى قيادتها الحكيمة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي.

لا يزال اتفاق الراتنشو بالغ الأهمية في تسوية الحالة السياسية في هاييتي.

خلال السنوات الأربع منذ الزلزال المدمر الذي وقع عام ٢٠١٠، أخذ مركز النقل لإعادة بناء هاييتي يتحول من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي والدعم الدولي إلى الشعب الهايتي وقادته. إن الكارثة غير المسبوقة كانت صعبة للغاية، وهي لا تزال تشكل تهديدات متبقية.

بعدما استمعنا للإحاطة الإعلامية التي قدّمها الممثلة الخاصة، نأمل من الأطراف السياسية الفاعلة أن تبذل كل جهد لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن. ولا يسعنا المبالغة في أهمية الملكية والمسؤولية من جانب أصحاب المصلحة الوطنية. ونحن نتوقع من الممثلة الخاصة للأمين العام أن تواصل المشاركة بنشاط في تعزيز الحوار وتوافق الآراء على الصعيد السياسي. وبناء القدرات في مجال الحكم الرشيد هو أولوية للمجتمع الدولي الذي ينبغي أن يركز موارده على تحقيق ذلك.

وبما أن سيادة القانون هي من أهم عناصر الحكم الرشيد، ينبغي الإبقاء على الدعم التقني والعملية للشرطة الوطنية، إلى أن تصبح قادرة على توفير النظام العام. ونحن نؤيد توصية الأمين العام بشأن خفض التدريجي لعنصر البعثة العسكري على مرحلتين. إن توصيته هذه تتفق مع العملية الجارية لتركيز الأنشطة. ونعتقد أنه ينبغي استثمار الموارد المحدودة في الوقت والمكان المناسبين. ويحدونا الأمل في أن يتصدى القادة السياسيون للأسباب الجذرية للمظالم الاجتماعية. فمن دون معالجة المشاكل الإنسانية السائدة، لا سيما تلك المتصلة بالأشخاص المشردين داخليا، قد يبقى الأمن والاستقرار بعيدا المنال. وأفضل علاج للحد من الأنشطة الإجرامية يكمن في توفير البدائل الاجتماعية والاقتصادية للشعب. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفريق القطري التابع للأمم المتحدة والشركاء الدوليين أثناء عملية ترشيح البعثة.

وبالنسبة للتنمية الاجتماعية، نحّي حكومة هاييتي على الأولوية العليا التي توليها لمحو الأمية في البلد. ونلاحظ أن الحكومة تعمل بدافع الرغبة في الحد من التفاوت الاجتماعي، ومكافحة الفقر المدقع، وتحسين الاندماج الاجتماعي لجميع الهايتيين. وفي هذا الصدد، استفاد ٢٥٢ ٠٠٠ هاييتي من الجهود التي بذلتها الحكومة طوال العامين الماضيين. علاوة على ذلك، وبموجب الحملة الوطنية السادسة لتعميم معرفة القراءة والكتابة عمليا، التي انطلقت في آذار/مارس، أُفيد بأن الحكومة حددت هدفا يتمثل في نحو ٤٥٠ ٠٠٠ هاييتي في جميع أنحاء البلد بحلول آذار/مارس ٢٠١٦. ونحن نشجع الحكومة على مواصلة تعزيز محو الأمية، بغية توطيد التماسك الاجتماعي وتحسين حياة مواطنيها.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية في هاييتي، لا تزال هناك تحديات قائمة، وما فتئت بعثة الأمم المتحدة تتصف بالأهمية لمواجهة هذه التحديات. وفي هذا الصدد، نحيط علما على نحو إيجابي بالتقدم الذي أحرزته البعثة في تحقيق النقاط المرجعية التي حددها لقياس مدى تحقق الاستقرار.

وبخصوص تركيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي وإعادة تشكيلها بعد عام ٢٠١٦، نعتقد أن خفض التدريجي الذي يستند إلى إجراء استعراض لمدى استقرار الأوضاع بصورة عامة والحالة الأمنية وقدرات الشرطة الوطنية، سيحرز النتائج المثلى. ونحن نرحب بالإطار الاستراتيجي المتكامل للأمم المتحدة، ونتطلع إلى نتائج عملية التخطيط الاستراتيجي التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة وشركاء الأمم المتحدة، وحكومة هاييتي.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):
بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام في هاييتي، ساندرأ أونوري، على إحاطتها الإعلامية.

الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ونعرب عن ثقتنا بأن تؤدي المشاورات التي بدأتها الحكومة مع القيادة في كل من مجلسي البرلمان إلى توافق في الآراء على الجدول الزمني للانتخابات. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الجهات السياسية الفاعلة، وخاصة مجلس الشيوخ، إلى المشاركة الإيجابية بغية الاتفاق على إطار قانوني، وهو شرط مسبق للمضي قدما في إجراء العمليات الانتخابية الأخرى.

وفيما تواصل بعثة الأمم المتحدة خفضها التدريجي، من الأهمية بمكان أن تكفل حكومة هاييتي، بدعم من شركائها، العملية الانتقالية بنجاح من خلال تحسين الوضع السياسي والأمني في البلد وتعزيز المؤسسات الوطنية، بما في ذلك قوات الأمن. وفي هذا الصدد، إن زيادة إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية والاستقرار التدريجي في المناخ الأمني هما معياران هامان للغاية لخطة تركيز أنشطة البعثة. وفي هذا السياق، نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة سنة إضافية حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، فضلا عن اقتراحه بإجراء خفض تدريجي على مرحلتين استنادا إلى استعراض مدى استقرار الأوضاع بصورة عامة والحالة الأمنية وقدرات الشرطة الوطنية.

في غضون ذلك، تشعر رواندا بالتشجيع حيال مواصلة بعثة الأمم المتحدة الاستثمار في المشاريع ذات الأثر السريع التي تركز على سيادة القانون والحكم الرشيد والصحة والبنية التحتية والحصول على المياه والتربية المدنية.

وفي السياق نفسه، ننوه باستمرار التعاون بين حكومة هاييتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل. ونعتقد أن البرامج المشتركة الجارية ستمكن البلد من التعافي بشكل كامل من الزلزال الذي ضربه عام ٢٠١٠ وستكفل وضع هاييتي على درب التنمية المستدامة السلمية طويلة الأجل. وفي ذلك الصدد،

لقد شاركت جمهورية كوريا سابقا في عملية التعمير في هاييتي، بما في ذلك عن طريق إيفاد وحدة هندسية. وشاركنا هذه السنة في دعم الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا من خلال تقديمنا هبة متواضعة، ونحن ندرس سبل الإسهام باستمرار في تلبية الاحتياجات الإنسانية في هاييتي.

السيد مانزي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيدة ساندرأ أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام في هاييتي، على إحاطتها الإعلامية وقيادتها القديرة على رأس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي.

تشعر رواندا بالتشجيع إزاء استمرار توطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في هاييتي. ونشيد بالحكومة للتقدم المحرز في تعزيز المؤسسات الوطنية وبناء التماسك الاجتماعي. وعلى وجه الخصوص، نحيي الشعب الهايتي وشركاءه، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة، على التقارير التي تفيد بانخفاض معدلات الجرائم والاستمرار في مكافحة الكوليرا ومواصلة توطين المشردين في أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع في عام ٢٠١٠.

إن الجهود التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة السياسية لمواصلة الحوار السياسي في إطار اتفاق الراتنشو هي جهود مشجعة لأنها تضمن مستقبلا سلميا ومتطورا لهاييتي. ونحن نشجعها على مواصلة العمل بصورة بناءة من أجل التمسك بالمكاسب التي تحققت. وفي هذا الصدد، تثني رواندا على ما اتخذته الرئيس مارتيللي والمؤسسات الوطنية من خطوات من أجل تنفيذ هذا الاتفاق، بما في ذلك التعديلات التي أدخلها مجلس النواب على قانون الانتخاب، وتعيين أعضاء المجلس الانتخابي.

وقد أحطنا علما بموعد الانتخابات التي حددها الرئيس مارتيللي، فضلا عن الشواغل التي أعرب عنها حيال موعد إجرائها، لا سيما الجولة الأولى المقررة بتاريخ ٢٦ تشرين

الاستقرار في هاييتي، ألا وهما: دعم الحوار السياسي وتحقيق استقرار الحالة الأمنية.

يساورنا القلق حيال التأخير المتزايد في تنظيم العملية الانتخابية. ولم يتم إجراء أي من الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٤، وبالرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في حزيران/يونيه بين الرئيس والمعارضة، لا يبدو من المرجح أنه سيتم الالتزام بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر الذي كان من المقرر إجراء الانتخابات العامة فيه. ونعلم أن الديمقراطية تردده من خلال إجراء الانتخابات. وإن انتظام العملية الانتخابية هو السمة المميزة للديمقراطية الصحيحة. وقد تم تأجيل الانتخابات المحلية والتشريعية والانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ لفترة طويلة للغاية، بينما يقترب بالفعل موعد الانتخابات الرئيسية - الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في أواخر عام ٢٠١٥. ولذا، فمن الضروري استئناف تنظيم العملية الانتخابية على نحو سريع ومن دون أي عوائق وبروح من المسؤولية الديمقراطية من جانب جميع الجهات الفاعلة.

ونخطط علما بارتياح بعناصر تقرير الأمين العام (S/2014/617) التي تشير إلى التعزيز التدريجي للشرطة الوطنية في هاييتي. كما أن الانخفاض في معدلات أشكال معينة من الجرائم والسيطرة المتنامية للشرطة على الأراضي من العلامات الإيجابية. وكما نعلم، لا تزال الشرطة الوطنية في هاييتي بحاجة إلى دعم بعثة الأمم المتحدة في الاضطلاع بعملها. بيد أننا نلاحظ أيضا أن الشرطة تبدو الآن أكثر قدرة على التعامل مع الاضطرابات العامة. وربما هي لا تعمل بعد بشكل مستقل تماما، ولكنها تعلمت كيفية مكافحة الشغب بشكل أفضل ومنع المظاهرات من التحول إلى مواجهات عنيفة. ونرى أنه لا بد أن يظل تعزيز الشرطة الوطنية في هاييتي، بالطبع، أمرا أساسيا لأنشطة بعثة الأمم المتحدة.

ندعو حكومة هاييتي إلى مواصلة العمل مع المجتمع الدولي بخصوص الإصلاحات الضرورية التي قد تمهد الطريق أمام زيادة الاستثمارات الأجنبية في البلد وتعزيز اعتماده الاجتماعي الاقتصادي على الذات.

وفي الختام، تؤكد مجددا رواندا، بوصفها بلدا مساهما بأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة، تضامنها مع هاييتي حكومة وشعبا ونحن على ثقة من عزم شعبها وتصميمه على النجاح في سعيه لتحقيق الاستقرار والازدهار.

السيد دولتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام في هاييتي، السيدة ساندر أونوري، على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها وعلى أعمالها.

كما أؤيد البيانين اللذين أدلي بهما مراقب الاتحاد الأوروبي، وممثل أوروغواي بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هاييتي.

تختلف بشكل ملحوظ الحالة في هاييتي مع معظم المواضيع التي يتناولها المجلس. فلم يتم تسوية جميع الأمور في هاييتي ويظل أمامنا العديد من العقبات التي تمثل عوامل خطر على طريق إحراز تقدم في البلد. بيد أن ثمة فرص متاحة أيضا. وأعني مقترحات تلافي أوجه عدم المساواة الاجتماعية وانتهاكات حقوق الإنسان والتي وضعها في جنيف في شباط/فبراير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هاييتي، السيد غوستافو غالون، المعين من قبل مجلس حقوق الإنسان.

ولذلك، يسعدنا أن نشهد البلد يخرج ببطء من الأزمة الحادة التي أدت إلى نشر المجلس لعملية حفظ السلام هناك منذ ١٠ أعوام. ومناسبة تلك الذكرى السنوية، بدأنا رؤية نجاح عملنا الجماعي، من خلال البعثة ومختلف الممثلين الخاصين للأمين العام، وكيف يؤدي الأمر ثماره. لذا، سأقصر ملاحظاتي على جانبين يقعان في صلب ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق

التفكير في التزام المجتمع الدولي في هاييتي. وشروط تحقيق النجاح معروفة الآن وهي تقع ضمن إطار زمني موثوق. كما يجب علينا أن ننظر في وجود الأمم المتحدة بعد الانتخابات لتوطيد أعمالنا.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشيد بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرأ أونوري، ونشمن جهودها وجهود فريقها. يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لأوروغواي بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هاييتي.

ونعتقد أنه، نظرا للحظة الفارقة التي تمر بها هاييتي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الاضطلاع بدور حاسم لتيسير إجراء الحوار فيما بين جميع سكان هاييتي. وتُجرى الانتخابات في هاييتي، منذ عام ٢٠٠٦، عملا بنظام الدورة الانتخابية الذي أتاح تجديد المؤسسات الديمقراطية. لذا، نحث جميع القطاعات السياسية في هاييتي على السعي إلى التوصل إلى تفاهم من شأنه أن يمكن المؤسسات من مواصلة العمل من دون أي تعطيل، إذ أن أي تعطيل سيزرع بذور الشك ويبدد جميع الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة.

بالنسبة لشيلي، فإن الأمن والاستقرار والتنمية مبادئ مترابطة. واستنادا إلى تقرير الأمين العام (S/2014/617)، كانت أعمال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي في ذلك الصدد أساسية. ولذلك، ينبغي أن تكون عملية تركيز أنشطة البعثة وتخفيض قوامها تدريجية وأن يجري تعديلها في جميع الأوقات لتتوافق مع الواقع المتغير في هاييتي في إطار جدول زمني محدد. وينبغي ألا يقوض تقلب قوام البعثة الإنجازات التي تحققت في مجال الأمن وأن يتماشى مع جدول الأعمال الانتخابي، نظرا لآثاره المحتملة على الاستقرار. ومن ثم، فإن شيلي مقتنعة بأن عملية خفض التدريجي وجميع التخفيضات

كما ينبغي ألا نشك في نوعية اتصال البعثة مع السكان والذي يعتمد بشكل خاص على قدرة موظفي البعثة على التكلم بالفرنسية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يبدو واضحا ضرورة مواصلة إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة. فعدم تغيير أي شيء أو الاكتفاء بتغيير أشياء على هامش نطاق البعثة الحالي سيمثل تجاهلا لعلامات التقدم المحرز الملموسة، والتي جرت الإشارة إليها للتو. وبالمثل، فإن منع بعثة الأمم المتحدة من التكيف مع الظروف المتغيرة سيكون بمثابة تقليل من شأن المخاطر السياسية كما أنه سيشكل مكافأة لرافضي الديمقراطية. وبالحفاظ على الحالة الراهنة، سيحرم المجتمع الدولي هاييتي من فرصة الخروج من الأزمة.

ويجب أن تتطور البعثة في حجمها وطابعها. ونؤيد توصية الأمين العام بتجديد ولاية البعثة من خلال الاستمرار في تخفيض وجودها العسكري بواقع ثلاث كتائب. وينبغي أن يحتفظ عنصر الشرطة بقوامه الحالية. وجاء هذا السيناريو نتيجة عمليات مطولة من التقييم وتبادل الآراء. ولم يكن تطوير بعثة الأمم المتحدة من المحرمات لمدة عام تقريبا. وفي التقرير السابق (S/2014/162) الصادر في شهر آذار/مارس، قدم الأمين العام بالفعل عددا من خيارات إعادة تشكيل البعثة.

وقد صقل الأمين العام اليوم تحليله، وذلك بفضل النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم الاستراتيجي التي جرت في الميدان في حزيران/يونيه. ووفقا لقائد القوة، الذي قدم إلينا أمس إحاطة إعلامية في جلسة مغلقة، فإن تخفيض قوام البعثة الذي أوصى به الأمين العام هو إعادة تشكيل صحيفة للبعثة، من شأنه أن يؤدي إلى احتفاظها بقدرتها على اتخاذ إجراءات بالمعنى العسكري.

أمامنا الكثير من الأعمال الهامة، لا سيما فيما يتعلق بتحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة بشكل مرض في حدود الموارد المخصصة. ويجب أن يكون تحويل البعثة حافزا لإمعان

الجديدة بنسبة تتجاوز ٧٥ في المائة هذا العام. ونشيد بالدور الذي يضطلع به كبير منسقي الأمم المتحدة لمواجهة الكوليرا في هاييتي في هذا الصدد، وناشد المجتمع الدولي تعزيز تعاونه في جهود مكافحة الكوليرا.

ونرى أن دور البعثة عموماً، ودور الممثلة الخاصة للأمين العام خصوصاً، ينبغي ألا يقتصر على الاضطلاع بولاية لتوفير الأمن. وينبغي أيضاً أن يدعم الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة السياسيين بهدف تحقيق توافق يتجاوز الخلافات بين الأحزاب بغية تمكينها من اتخاذ قرارات تؤدي إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية في البلد وتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لجميع سكان هاييتي بدون استثناء، في إطار مجتمع ديمقراطي بشكل كامل وموحد وباحترام عميق لحقوق الإنسان. ولكن دور بعثة الأمم المتحدة ينبغي أن يكون محدوداً أيضاً، لأن مجتمع هاييتي نفسه هو الذي يتحمل المسؤولية عن حل مشاكله بالذات باستقلال سيادي.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أننا قبل ١٠ أعوام، حينما كانت شيلى، كما هي اليوم، عضواً غير دائم العضوية في المجلس، أيدنا وشاركنا في نشر القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات التي أوفدت للمساعدة في التعامل مع المحنة التي تهدد هاييتي. والتزام أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتضامنها مع شعب هاييتي وسلطانها مستمران حتى اليوم، ولا شك أنهما سيستمران على هذا النحو في المستقبل.

ونحن نقيس نجاح أي بعثة لحفظ السلام حينما يجعل إسهامها في حل المشاكل التي أنشئت من أجلها استمرار وجودها غير ضروري. وذلك ما نأمل أن تحققه بعثة الأمم المتحدة في هاييتي.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشاطر المتكلمين قبلي تقديم الشكر للممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، السيدة

في قوام البعثة يجب أن تبدأ تدريجياً بعد الانتخابات الرئاسية، وبالتأكيد ليس قبل تنصيب السلطات الجديدة.

تزايد الاحتياجات التمويلية العالمية لعمليات حفظ السلام، وذلك في ظل ندرة في الموارد. بيد أنه يجب ألا تؤثر اعتبارات الميزانية والعوامل الخارجية على القرارات التي يتخذها المجلس فيما يتعلق بالبعثة.

وتمثل البعثة مسعى هائلاً لأمريكا اللاتينية. وقد انعكس ذلك الالتزام مؤخراً في رسالة موجهة إلى الأمين العام، وقعها ١١ بلداً من أمريكا اللاتينية، بما في ذلك شيلى. وتعتبر الرسالة عن رؤية مشتركة لتطور بعثة حفظ السلام الوحيدة في الأمريكتين.

وفي الأعوام الـ ١٠ منذ أن بدأت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي العمل في هاييتي، فإن التقدم المحرز في تحقيق استقرار البلد واضح، ولكن لا بد من استمرار جهود البعثة لتوطيد سيادة القانون. ويشكل إحراز النجاح في خطة التنمية الاستراتيجية ٢٠١٢-٢٠١٦ المتعلقة بالشرطة الوطنية الهايتية مهمة عاجلة وذات أولوية عليا لبعثة الأمم المتحدة، ومهمة استراتيجية، لأن لديها هدفاً يمكن قياسه بمؤشرات نوعية وكمية ويمكن أن يساعد هاييتي على أن تصبح مكتفية ذاتياً في مجال توفير الأمن العام في جميع أنحاء البلد. ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، من الأهمية البالغة بمكان زيادة قدرات الشرطة فضلاً عن بلوغ الأهداف الرقمية.

ونشيد بالتقدم الكبير الذي أحرزته هاييتي في مجالات توفير الأمن وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وإعادة الإعمار بعد الزلزال وبناء المؤسسات، ولكننا نعلم أنه لا يزال هناك عمل يتعين القيام به لتحسين التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ورفاه السكان فضلاً عن الأمن. وأحد تلك التحديات هو وباء الكوليرا، ونوه إلى أن تدابير الطوارئ التي اتخذتها الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، مكنتها من تقليص عدد الإصابات

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، ترحب تشاد بكون عدد المرشدين داخليا انخفض بنسبة ٩٠ في المائة منذ عام ٢٠١٠. ومع ذلك، لا يزال يتعين تلبية احتياجات حرجة في مجالي خدمات الصرف الصحي الأساسية وسوء التغذية. وإجمالاً، لا يزال ٧٠ ٠٠٠ مشرد داخليا يعيشون في أحوال متردية للغاية. وتشاد تحت الحكومة على البحث عن حلول لهؤلاء السكان تقوم على أساس تحقيق التنمية المستدامة. ونشيد بانخفاض حالات الإصابة بالكوليرا بنسبة ٨٢ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في العام الماضي، ونشجع المبادرات الرامية إلى مكافحة المرض، بما في ذلك برنامج تعميم خدمات الصرف الصحي الذي أطلقه الأمين العام في تموز/يوليه. وناشد الجهات المانحة زيادة جهودها لإيجاد التمويل اللازم للقضاء التام على الكوليرا في هاييتي.

وبعد ١٠ أعوام لأنشطة بعثة الأمم المتحدة و ١٣ قرارا لمجلس الأمن، نرى أن هاييتي تمر بنقطة تحول في توطيدها للاستقرار والديمقراطية. وعلى القيادة وأصحاب المصلحة السياسيين وسكان البلد بأسرهم اغتنام هذه الفرصة التاريخية لتوطيد إنجازاتهم ووضع البلد على الطريق المؤدي إلى تحقيق الاستقرار الدائم والتنمية الاقتصادية. وينبغي الاضطلاع بهذه المسؤولية الجديدة في إطار نقل تدريجي ومطرد للسلطة. وفي ذلك السياق، على بعثة الأمم المتحدة المحافظة على وجود كاف لإنجاز المهمة المتمثلة في مساعدة مؤسسات هاييتي على مجابهة المخاطر الماثلة لأمنها، ولا سيما خلال الفترة الانتخابية. وفي ذلك الصدد، ترحب تشاد بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة إلى غاية ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وفقا لخطة الانسحاب والجدول الزمني المقترح من جانب الأمين العام.

وفي الختام، نود أن نهنئ ونشكر جميع من أسهموا في تحقيق الاستقرار والتنمية في هاييتي، وناشد حكومة هاييتي التي،

ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية وعلى الأعمال الرائعة التي اضطلعت بها وفريقها لمساعدة هاييتي.

إن تقرير الأمين العام الذي يغطي الفترة قيد النظر (S/2014/617) يظهر تحسن الحالة. وجرى تعزيز مؤسسات الدولة الرئيسية وأنجرت نسبة ٩٠ في المائة من عودة المرشدين داخليا وإعادة توطينهم، مع إحراز تقدم كبير في مكافحة وباء الكوليرا. ومع ذلك، ثمة عدد من المسائل التي تجعل هذا التحسن للحالة تحسنا هشاً.

فعلى الجبهة السياسية، لا تزال مشكلة تشكيل المجلس الانتخابي تقسم الجهاز التنفيذي والأحزاب السياسية والبرلمانيين والمعارضة. وتؤيد تشاد الجهود الرامية إلى مواصلة عملية للحوار بين أبناء هاييتي وتشيد بالتوقيع على اتفاق "الرائتشو"، وهو تطور يدعو إلى التشجيع ودليل على رغبة أصحاب المصلحة السياسيين في وضع حد لخلافاتهم. ومن أجل تعزيز سيادة القانون وتشجيع التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وإعادة الاستقرار الدائم، تناشد تشاد جميع الأطراف المعنية مضاعفة جهودها لإجراء الانتخابات المحلية والبرلمانية في هاييتي بسرعة وفي أقرب وقت بقدر الإمكان.

وبالرغم من التحسين الشامل في مجال توفير الأمن، لا يزال النظام العام معرضاً للخطر، لا سيما بسبب المشاكل المتعلقة بالجريمة وعنف العصابات والاضطراب الأهلي المتصل باستمرار الأزمة السياسية والاقتصادية. وترحب تشاد بالزيادة المرتقبة لأعداد أفراد الشرطة الوطنية الهايتية إلى ١٥٠٠٠ بحلول عام ٢٠١٦ وبإصلاح نظام السجون. وكما نعلم، فإن كل مشكلة أمنية تكمن جذورها في نهاية المطاف في عدم المساواة والفقر. وستساعد مكافحة تلك الآفات في تحسين معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن. وفي ذلك الصدد، تناشد تشاد حكومة البلد والأمم المتحدة مواصلة تقديم المعونة والدعم لهايتي في عمليتي تحقيق الاستقرار وبناء السلام.

لقد أحطنا علما بملاحظات الأمين العام في تقريره الأخير حول تخفيض قوام بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، وأرغب في الإشارة إلى أنه يجب أن يأخذ التخفيض بعين الاعتبار الدورة الانتخابية القادمة وظروفها والدعم اللازم للعمليات الأمنية الخاصة بها. كما يجب أن يتناسب تخفيض القوات مع بناء قدرات الشرطة الوطنية بهدف المحافظة على المكتسبات التي تحققت خلال السنوات العشر الماضية. ومن المناسب في هذا الصدد، التركيز على بناء قدرات الشرطة الوطنية وخاصة خارج العاصمة حيث أن المعيار الحالي للشرطة بالنسبة للسكان هناك، لا يتجاوز ٠,٥ ٪ لكل ألف مواطن علما بأن المعيار العالمي في حده الأدنى هو ٢,٢ ٪ لكل ألف مواطن.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة أونوري على إحاطتها الإعلامية. لقد سجلت العملية السياسية في هاييتي على مدى الأشهر الستة الماضية، تقدما مطردا. ولا تزال الحالة الأمنية مستقرة. وتمضي عملية توطين المرشحين بسلاسة. وأفضت مواجهة الكوليرا إلى تحقيق نتائج مشجعة. ولكن، في الوقت نفسه، لا تزال ثمة توترات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لحكومة هاييتي. ولم تحل بعد الخلافات بين السلطتين بشأن الانتخابات. ونظرا لضعف اقتصاد البلد والحالة الإنسانية الهشة، لا تزال عملية إعادة الإعمار السلمية تشكل تحديا.

تمر هاييتي في الوقت الحاضر، بمرحلة حاسمة فيما يخص توطيد السلام والاستقرار. ولمساعدة هاييتي على تحقيق الاستقرار والتنمية الدائمين، ترى الصين أنه يتعين على المجتمع الدولي تكثيف جهوده المبذولة في المجالات الثلاثة التالية.

أولا، ينبغي له تسهيل العملية الانتخابية لتحقيق الانتقال السياسي السلمي في هاييتي. وتأمل الصين أن يجعل جميع أصحاب المصلحة في هاييتي مستقبل البلد ورفاهه أولوية،

بفضل دعم جميع كيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، ستولى المهام من بعثة الأمم المتحدة.

السيدة فقوار (الأردن): أشكر السيدة ساندرأ أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، على بيانها الشامل.

نحن جميعا ندرك التحديات التي تواجه هذا البلد الذي رافقته الأمم المتحدة في أصعب الظروف. وعليه يجب علينا التعاطي بحذر مع موضوع تقليص حجم بعثة الأمم المتحدة، بل علينا إعادة النظر في هيكله معينة وجديدة لمضاعفة الجهود لمعالجة المشاكل الحالية والملحة هناك- وأبرزها سيادة القانون وحقوق الإنسان وبناء المؤسسات الإصلاحية والقطاعات القضائية والأمنية. ولا بد أيضا من تعزيز الاستجابة الدولية للاحتياجات الإنسانية الملحة في هاييتي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة ليشعر شعب هاييتي بتحسن ملموس في ظروفه المعيشية.

حيث سيؤدي غير ذلك إلى تعميق المظالم الشعبية والمظاهرات التي تتصف بالعنف.

إن المسؤولية الأساسية عن المحافظة بالتقدم المحرز في هاييتي، تقع على عاتق الحكومة والقيادات والنخب السياسية، وفي غياب هذا التقدم، فإن جهود الأمم المتحدة لوحدها لن تنجح. إن على كافة الأطراف الهايتية اللجوء إلى الحوار وتغليب المصلحة الوطنية، وتحسين المناخ السياسي العام. وندعو وننضم في هذا الصدد، إلى كافة الدعوات التي تنادي بضرورة تنفيذ بنود اتفاق الرانتشو المتعلقة بالعملية الانتخابية، وندعو إلى إجراء انتخابات محلية وتشريعية حرة وعادلة وشفافة وجامعة في أسرع وقت ممكن، للمضي قدما في الطريق نحو الديمقراطية، وتحقيق الاستقرار وتجنب الانزلاق نحو العنف والفوضى الناجمة عن الاحتقان السياسي المتزايد.

ويتواصل إحراز تقدم كبير، ولا تشكل الأشهر الستة الماضية استثناء في هذا الصدد.

إننا نعتقد أن الاستقرار في هاييتي على المدى الطويل مرهون بثلاثة عوامل رئيسية هي: ضمان الأمن، الذي توجد حاجة واضحة إليه. وتعزيز مؤسسات الحوكمة وسيادة القانون؛ وتحسين حياة المواطنين في هاييتي، من خلال الاستجابة الفعالة للآزمات الإنسانية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

فيما يخص التنمية، يسجل تقرير الأمين العام الأخير (S/2014/617) إحراز تقدم مشجع. إننا نثني على قيادة الأمين العام لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى القضاء على وباء الكوليرا في هاييتي، ونلاحظ أن معدلها آخذة في الانخفاض. كما نرحب بزيارة الأمين العام الأخيرة إلى هاييتي، حيث أطلق حملة تعميم خدمات الصرف الصحي البالغ كلفتها ٢,٢ بليون دولار مع رئيس الوزراء لاموت، التي تهدف على مدى ١٠ سنوات إلى توسيع نطاق أنشطة الصرف الصحي والنظافة الصحية في المناطق الريفية على وجه الخصوص. ومن المهم أن يواصل المجتمع الدولي دعم الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني، للقضاء تماما على وباء الكوليرا في هاييتي.

ومن دواعي السرور أيضا ملاحظة تحقيق هاييتي للعديد من الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠١٥. ومن بين الإنجازات الأخرى، شهدت هاييتي زيادة مطردة في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي من ٤٧ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ما يناهز ٩٠ في المائة، مع تحقيق مشاركة متساوية للفتيان والفتيات في التعليم. وقد خفضت هاييتي أيضا إلى النصف عدد الأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة. وانخفض معدل وفيات الرضع بنسبة ٤٤ في المائة منذ عام ١٩٩٠. وزادت بشكل كبير نسبة الأسر التي تحصل على المياه، ولكن لا يزال ثلثا الأسر فقط هو الذي يحصل. وتلك حاجة حيوية. ويتسبب ضعف نظم المياه والصرف الصحي

وحل خلافاتهم بشأن الانتخابات وغيرها من القضايا في أقرب وقت ممكن، من خلال الحوار والتفاوض، وضمان إجراء الانتخابات بسلاسة بحلول نهاية العام. ويمكن للمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية ذات الصلة الاضطلاع بدور إيجابي فيما يخص المساعي الحميدة واليسير.

ثانيا، ينبغي أن يسرع وتيرة إعادة البناء الاقتصادي، ويعزز القدرات الإنمائية لهاييتي. لقد كان التخلف أحد الأسباب الكامنة وراء المشاكل السياسية والاجتماعية في هاييتي. وينبغي للمجتمع الدولي احترام تعهداته بالتبرع، والمشاركة بنشاط في عملية بناء الدولة في هاييتي، بهدف مساعدة البلد على تحقيق التنمية المستقلة في أقرب وقت ممكن. لدى هاييتي أعلى معدل للإصابة بالكوليرا في العالم. وتشيد الصين بجهود الأمين العام بان كي - مون للقضاء على وباء الكوليرا، وتأمل أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم لبرنامج مكافحة وباء الكوليرا في هاييتي.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم الكامل لدور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي. وتحت قيادة الممثلة الخاصة أونوري، بذلت البعثة جهودا إيجابية فيما يخص دعم العملية السياسية في هاييتي وفيما يخص المحافظة على النظام الاجتماعي. إن الصين تقدر هذه الجهود، وتأمل أن تواصل البعثة الاضطلاع بمهامها بفعالية وفقا لولايتها.

السيدة كينغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إننا نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ساندر أونوري على إحاطتها الإعلامية بشأن الحالة في هاييتي، ونشيد بإسهام بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، جنبا إلى جنب مع حكومة وشعب هاييتي، في إعادة بناء البلد، ولا سيما في مواجهة الكوارث الطبيعية ووباء الكوليرا المستمر حاليا. وفي حين لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به،

على دورها التوجيهي، وتصرفها كقوة احتياط عندما يكون تدخلها ضروريا، كما أشارت إلى ذلك الممثلة الخاصة أونوري. ويجب أن يشكل استخدام العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، من أجل الاستجابة للحوادث الأمنية الملاذ الأخير.

إننا نثني على جهود البعثة المستمرة لتدريب أفراد الشرطة على منع العنف الجنسي والجسدي والتصدي لهما، وجهودها الرامية لتوسيع نطاق ذلك التدريب ليشمل القضاة والمدعين العامين. كما نحث حكومة هاييتي على مواصلة العمل مع بعثة الأمم المتحدة لزيادة بذل المزيد من الجهود لدعم منع هذا العنف، ومن أجل تعزيز الإجراءات القضائية، وضمان احترام حقوق الضحايا. وأتاحت زيادة قدرة الشرطة الوطنية الهايتية للأمين العام أن يوصي في تقريره بخفض قوام البعثة على مرحلتين، تتمثل أولاهما في تقليص نسبته ٥٣ في المائة من العنصر العسكري.

ونؤيد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة سنة واحدة على هذا المستوى. وأي خفض تدريجي آخر ينبغي أن يكون مشروطاً بإحراز مزيد من التقدم على أرض الواقع.

تتفق أستراليا مع الاستنتاجات التي توصل إليها استعراض التقييم الاستراتيجي من أنه من السابق لأوانه إنهاء وجود البعثة قبل إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥ وتشكيل حكومة جديدة. وستواصل البعثة الاضطلاع بدور هام حتى مع تولي السلطات الهايتية المزيد من المسؤولية. ونحن نشجع بعثة الأمم المتحدة على مواصلة العمل لمساعدة هاييتي في الاستفادة من المكاسب الأمنية والإنمائية التي أحرزتها.

السيد إيتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ساندر أونوري على عرضها تقرير الأمين العام المعروض علينا (S/2014/617)، وعلى ما قدمته من تقييم للحالة في هاييتي.

والرعاية الصحية في انتشار الكوليرا واستمرار أمراض الإسهال الحاد أو الأمراض الأخرى التي تنقلها المياه. وسيتطلب ذلك اهتماما متواصلا.

ويظل إجراء الانتخابات يشكل خطوة حاسمة في اتجاه تعزيز الحوكمة في هاييتي. وفي هذا الصدد، فإننا لم نر تحقق التقدم المنشود. أصدر المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير الماضي بيانا صحفيا (SC/10901) يدعو فيه إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية بحلول نهاية ٢٠١٣. عندئذ، كانت الانتخابات قد تأخرت بالفعل. لقد مضت سنتان تقريبا على ذلك البيان الصادر عن المجلس، ونحن في مناقشتنا الرابعة في المجلس بشأن هاييتي خلال تلك الفترة. دعا المجلس، ويدعو في كل مناسبة، إلى إجراء الانتخابات. لكن شعب هاييتي لا يزال ينتظر تنظيمها.

إن إجراء الانتخابات بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ليس أمرا ضروريا فحسب لاستمرارية البرلمان، ولكنه أيضا بالغ الأهمية لهاييتي من أجل التعافي وإعادة الإعمار والتنمية. وعبرة رئيس الوزراء لاموت "هاييتي جاهزة للعمل" التي يرددها باستمرار، ليست ذات مصداقية وكيف لها ذلك والعملية السياسية تشهد جمودا. إن الاستقرار السياسي ضروري للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل في هاييتي. ونحث بقوة جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هاييتي، بما في ذلك الرئيس مارتيلي وأعضاء مجلس الشيوخ، على وضع خلافاتهم جانبا وضمان إجراء انتخابات بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

تم إحراز بعض التقدم على الصعيد الأمني. ونحن نتفق مع توصيف الأمين العام خلال زيارته الأخيرة بأن الشرطة الوطنية الهايتية هي العمود الفقري للأمن في هاييتي. ويجب على الشرطة الوطنية الهايتية مواصلة الاضطلاع بالمزيد من المسؤولية عن الأمن في هاييتي، مع تركيز شرطة الأمم المتحدة

في تدريب الشرطة الهايتية هي إحدى المهام المركزية للولاية المنوطة بها.

ويلزم بذل جهود إضافية لتحسين نظام العدالة في هاييتي. والنظام القانوني والقضائي برمته - من الشرطة إلى الإصلاحات - ينبغي أن يعمل بطريقة متوازنة وفعالة. كما نلاحظ الاتجاهات الإيجابية في الميدان الإنساني. ولا يزال البلد يواجه تحديات معقدة في تصحيح الحالة الاجتماعية الاقتصادية وإعادة توطين المشردين داخلياً وتحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الكوليرا. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الهايتية في هذه المجالات، بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

ونحن نشاطر الأمين العام الرأي بشأن الحاجة إلى تمديد ولاية البعثة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن البعثة في الأجلين المتوسط والطويل ستواصل نقل مسؤولية الحفاظ على القانون والنظام إلى الشرطة الوطنية الهايتية التي يزداد قوامها. ونحن على استعداد للنظر في مقترحات الأمين العام بشأن خفض التدريجي للعنصر العسكري في البعثة والأفكار الأخرى الممكنة أثناء صياغة القرار بشأن هذا الموضوع. وفي هذا الصدد، فإن العوامل الرئيسية هي الحالة الأمنية في الميدان، فضلاً عن قدرة القوات الوطنية على فرض القانون والنظام خلال الانتخابات.

وفي الختام، نؤكد مرة أخرى على أن الدور القيادي في حل المشاكل المعقدة التي يواجهها البلد ينبغي أن تضطلع به حكومة هاييتي نفسها. وفي الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم الفعال إلى هاييتي. ونشير في هذا السياق إلى الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على السواء.

السيد تااثام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أونوري على إحاطتها الإعلامية

إننا نوافق على أن الحوار الوطني يبقى في غاية الأهمية من أجل تحقيق استقرار الوضع في البلد. ةمنذ إبرام اتفاق الرانتشو، اتخذت القيادة الهايتية عدداً من التدابير الهامة من أجل تنفيذه، بما في ذلك تحديث الإدارة العامة وإنشاء حكومة مفتوحة. وتم تأسيس محكمة إدارية واعتمد البرلمان عدداً من القوانين التي دخلت حيز النفاذ. وقد مُدّدت صلاحيات حكام ورؤساء بلديات المدن الرئيسية بشكل مؤقت. وتم تحديد مهام وزير مُكلف بإجراء اتصالات مع الأحزاب السياسية. ونعتقد أن الانتخابات البرلمانية والمحلية سيثبت أنها المؤشرات الرئيسية على إثمار الحوار الوطني.

ولذلك، فمن المؤسف، على النحو الذي أكدته تقرير الأمين العام، أن بعض الخطوات الهامة اللازمة لإجراء الانتخابات هذا العام لم تُتخذ بعد. وما زال توازن القوى الناشئ في بورت-أو-برانس هشاً؛ ونتيجة لذلك، لا تزال الحالة الداخلية إجمالاً معقدة ولا يمكن التنبؤ بها في كثير من الأحيان. ويهدد عدم التوصل إلى اتفاق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بعرقلة العملية الانتخابية. وندعو جميع القوى السياسية في هاييتي للتغلب على خلافاتها المتبقية وكفالة إجراء انتخابات نزيهة وعادلة وشفافة في أقرب وقت ممكن. وهناك حاجة ماسة لقيام الهيئات الحكومية بوظائفها الطبيعية من أجل تحقيق استقرار أكبر للأحوال في البلد والتطوير الحقيقي للمؤسسات الديمقراطية وتهيئة الظروف المواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

إن الحالة الأمنية في هاييتي تعود إلى طبيعتها تدريجياً. وقد ازدادت الكفاءة المهنية للشرطة الوطنية الهايتية. ونأمل في أن يتحقق الهدف الذي حددته الحكومة لزيادة عدد أفراد الشرطة إلى ١٥ ٠٠٠ فرد بحلول عام ٢٠١٦، وذلك بدعم من المجتمع الدولي. ونشير إلى المساهمة الهامة في هذه العملية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي. والمساعدة

والتدريب والمسؤولية التشغيلية. ولكن الشاغل الحقيقي هو أن الشرطة لا تزال تعتمد على بعثة الأمم المتحدة في الدعم اللوجستي والتشغيلي، كما أنها تفتقر إلى القدرة والمعدات للمساهمة في الدوريات العاملة.

وأكرر التعليقات التي أبدتها الممثلة الخاصة أيضاً في التشديد على أهمية الاستمرار في بناء قطاع العدالة، على مستوى المناطق وعلى الصعيد المؤسسي، من أجل استكمال عمل الشرطة وكفالة استمرار تطبيق سيادة القانون على النحو المناسب. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تكون التحسينات في إدارة المؤسسات الإصلاحية من الأولويات.

وتتفق المملكة المتحدة مع تقييم الأمين العام في أن وجود بعثة الأمم المتحدة الداعم لا يزال ضرورياً، إلا أن التحسن في الحالة الأمنية في هاييتي خلال العام المنقضي يظهر أن خفض القوات وإعادة هيكلتها ونقل المهام إلى السلطات المختصة سيكون خطوة معقولة. ويستند هذا التقييم إلى استعراض استراتيجي مفصل شمل التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين. ونحن نشاطر الممثلة الخاصة ثقتها في أن عملية إعادة التشكيل هذه من شأنها أن تؤدي إلى وجود يكفي لتحقيق الاستقرار في هاييتي.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره، يتطلب هذا الانتقال وضع استراتيجية شاملة تهدف إلى ضمان اتباع نهج تشاركي بين بعثة الأمم المتحدة وشركاء الأمم المتحدة، والأهم من ذلك حكومة هاييتي. وتستمر الحكومة في تحمّل المسؤولية الرئيسية عن كفالة الاستقرار والتنمية. وإشراك قادة هاييتي السياسيين وأصحاب المصلحة فيها يشكل، كما أفاد الأمين العام، أمراً حيويًا لوضع البلد على الطريق نحو الاستقرار الدائم والتنمية الاقتصادية.

وكما أبرزت المملكة المتحدة في تعليقها للتصويت عقب تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي

اليوم وعلى عملها في هاييتي. إذ لا تزال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي تسهم، تحت قيادتها، إسهاماً قيماً في ضمان الاستقرار والتقدم في هاييتي.

ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2014/617)، ونقرّ بأن هاييتي قد وصلت إلى مرحلة هامة في توطيد المكاسب التي أحرزت حتى الآن نحو تحقيق الاستقرار والديمقراطية. ولكن في ظل هذه الخلفية، من المخيب للآمال أن نقرأ في تقرير الأمين العام، مرة أخرى، أن المأزق السياسي وعدم اعتماد التعديلات اللازمة على القانون الانتخابي يعينان أن الانتخابات الضرورية من غير المرجح أن تجري في هذا العام. وعدم إجراء انتخابات شفافة وشاملة للجميع سيكون له عواقب خطيرة بالنسبة لتحقيق الديمقراطية وسيادة القانون ومستقبل البلد.

لذا، فإن المملكة المتحدة تنضم إلى الأمين العام في دعوة جميع القادة في هاييتي إلى تجاوز خلافاتهم والنظر في مستقبل الاستقرار والأمن في بلدهم قبل أي شيء آخر، وإلى العمل معاً لضمان إجراء الانتخابات التي طال انتظارها، والضرورية جداً من أجل التقدم في هاييتي، بلا مزيد من التأخير غير الضروري.

ويسرنا أن الحالة الأمنية ظلت مستقرة نسبياً، بما في ذلك تلك الأجزاء من البلد التي لم تعد بعثة الأمم المتحدة حاضرة فيها. ونشير إلى الإحصاءات المشجعة الواردة في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها اليوم الممثلة الخاصة أونوري بشأن الاتجاه التنازلي العام في النشاط الإجرامي. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالتقييم الإيجابي للممثلة الخاصة للأمين العام بخصوص زيادة الكفاءة المهنية للشرطة الوطنية الهايتية. فمن الأهمية بمكان أن تكسب الشرطة الوطنية ثقة الشعب. ووجود قوة شرطة وطنية فعالة تؤدي كامل مهامها وتتقاضى أجوراً جيدة أمر أساسي لاستقرار هاييتي مستقبلاً. ويسعدنا أن نرى استمرار الجهود الرامية إلى تحقيق تقدم في عمليات التجنيد

بالحذر بأن يساعد توقيع اتفاق الراتنشو والحوار الذي جر بوساطة المؤتمر الأسقفي على كسر الجمود السياسي في البلد وأن يؤدي إلى إجراء الانتخابات التي طال انتظارها. ولذلك، من المخيب للآمال بشدة، على نحو ما أشار إليه أعضاء آخرون في المجلس، أنه لم يُحرز سوى قدر ضئيل جدا من التقدم بعد مضي خمسة أشهر نحو تحقيق ذلك الهدف. فلا تزال هاييتي ليس لديها حتى قانون انتخابي، الأمر الذي حدا بالمجلس الانتخابي المؤقت للبلد مؤخرا إلى إعلان عدم قدرة هاييتي على إجراء الانتخابات في التاريخ الذي حددته الحكومة، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. ويعمل العديد من القادة المنتخبين في هاييتي بلا كمال للتوصل إلى تسوية سياسية وقدموا تنازلات كبيرة تحقيا لهذه الغاية، بما في ذلك تقديم تنازلات فيما يتعلق بتكوين المجلس الانتخابي ومجلس الوزراء. ولكن يبدو أن مجموعة مؤلفة من ستة أعضاء في مجلس الشيوخ مصممة على جعل الانتخابات رهينة لشواغل حزبية، لدرجة أن هؤلاء الأعضاء منعوا إجراء مناقشة حول القانون الانتخابي.

ويقع على عاتق المشرعين في أي بلد ديمقراطي مسؤولية الدفاع عن حقوق أبناء دوائهم الانتخابية. ولكن عندما يستغل المسؤولون المنتخبون ضوابط وموازن الديمقراطية لتجميد المناقشات والانتخابات بصورة خبيثة، فهم يقفون في طريق معالجة الاحتياجات الفعلية للمواطنين. وكما نعلم جميعا، فإن احتياجات مواطني هاييتي حقيقية للغاية.

لقد تم إحراز تقدم هائل في توفير منازل للمليون ونصف المليون مشرد بسبب زلزال عام ٢٠١٠، ولكن لا يزال هناك ٧٠ ٠٠٠ شخص مشردين ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، مثل الكهرباء والمدارس الجيدة والخدمات الطبية. ويتوقع الهايتيون من حكومتهم تلبية تلك الاحتياجات، ويشعرون بالإحباط المرر عندما لا يحصلون عليها.

العام الماضي (انظر S/PV.7040)، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء العدد الكبير من المهام، لا سيما المشاريع ذات الأثر السريع، التي تضطلع بها البعثة، في الوقت الذي نعتقد فيه أن من الأفضل أن تديرها عناصر أخرى من منظومة الأمم المتحدة وشركائها. وما زال رأينا أن هذه المشاريع ينبغي أن تجري خلال المراحل الأولية في أي بعثة لبناء ثقة الجمهور والحصول على دعمه، ولكن بعد ١٠ سنوات من نشر بعثة لحفظ السلام ينبغي ألا تُستخدم للتخفيف من آثار الافتقار إلى برامج إنمائية طويلة الأجل.

والوفاء بالنقاط المرجعية لخطة تركيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية من أجل تمكين حكومة وشعب هاييتي من تولي مسؤوليتيها المتعلقة بالسلام والأمن. وتؤدي البعثة دوراً هاماً، ولكن ينبغي ألا تبقى إلى الأبد، ويتعين على جميع القادة السياسيين والجهات صاحبة المصلحة في هاييتي العمل من أجل مستقبل لا وجود فيه لبعثة الأمم المتحدة، وذلك بإرساء سيادة القانون والتحضير للانتخابات. وهذا هو الطريق الصحيح للحفاظ على مستقبل البلد.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أونوري على إحاطتها الإعلامية وقيادتها. كما أشكر جميع النساء والرجال المتفانين العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، الذين يعملون معها من أجل تحقيق المزيد من الأمن والاستقرار في هاييتي. لقد أحدثت البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في هاييتي، والتي استمعنا إلى ممثلي الكثير منها وسنستمع إلى ممثلي العديد منها بعد قليل، تغييرا هائلا في حياة شعب هاييتي. والمجتمع الدولي بأسره يشعر بالامتنان لها.

عندما اجتمع مجلس الأمن لمناقشة مسألة هاييتي في آذار/مارس (انظر S/PV.7147)، كان هناك شعور بالتفاؤل المشوب

الخاصة في أن دعم عنصر الشرطة القوي في البعثة للشرطة الوطنية في هاييتي لا يزال أمرا بالغ الأهمية. ويجب أن يقف عنصر عسكري أصغر على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة في غضون مهلة قصيرة في أي مكان يفوق فيه حجم الاضطرابات قدرات الشرطة الهايتية وشرطة الأمم المتحدة مجتمعة. ومع استمرار الدعم القوي من جانب البعثة، فإننا نتطلع إلى أن تضطلع حكومة هاييتي بمسؤوليات أمنية أكبر، بما في ذلك تأمين الانتخابات.

ونحن ملتزمون بمناقشة الكيفية التي ينبغي بها تعديل بعثة الأمم المتحدة مع الشركاء. ونرى أن الأمانة العامة والمثلة الخاصة للأمين العام وقائد القوة قد أخذوا بعين الاعتبار الحقائق على أرض الواقع، وخلصوا إلى أن الأوضاع تدعم مستويات القوة المعدلة التي أوصى بها الأمين العام.

وأختتم بالقول إن لهاييتي احتياجات حقيقية. فقد شهدت الكثير وهي تواجه تحديات هائلة. ونواصل نحن، المجتمع الدولي، تجربة وتعلم وتعديل أكثر السبل فعالية لمساعدة شعب هاييتي على تلبية هذه الاحتياجات الحقيقية للغاية. وسنواصل القيام بذلك لكي تواصل هاييتي المضي قدما على طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل هاييتي.

السيد ريجيس (هاييتي) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن حكومة هاييتي، أود أن أثنى على الأمين العام على جودة تقريره (S/2014/617) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي. لقد تم تقديم التقرير عملا بالقرار 2119 (2013) وهو يكمل التقرير الصادر في 7 آذار/مارس (S/2014/162) ويوسع نطاقه. ويركز التقرير على الوقائع والتطورات الرئيسية في الأشهر الخمسة الماضية ويقدم صورة متوازنة وموضوعية

وبالتالي، فإن رسالتنا إلى جميع السياسيين في هاييتي واضحة: اعملوا معالسن قانون انتخابي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع مع احترام المواعيد الدستورية النهائية. وينبغي لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الانضمام إلى هذا النداء، وقد أثلج صدورنا أن العديد منها فعلت ذلك.

وعلى الرغم من الجمود السياسي في هاييتي، تم إحراز تقدم مشجع على جبهات أخرى. ونرحب بالتوسع المستمر للشرطة الوطنية الهايتية وإضفاء الطابع المهني عليها. وقد أظهرت الشرطة زيادة في القدرة على حفاظ النظام العام مع احترام حقوق الشعب. وننوه أيضا بالجهود التي تبذلها البعثة لتعزيز قطاع العدالة في هاييتي، من قبيل السعي إلى تحسين قدرات القضاة والمدعين العامين وزيادة فرص الحصول على المساعدة القانونية. أما نظام السجون في هاييتي ففي حاجة إلى إصلاح عاجل. ففي سجون هاييتي، التي تسع 6000 شخص تقريبا، يقبع أكثر من 10000 شخص، منهم ما يقرب من 80 في المائة في انتظار المحاكمة.

ولكن واضحين: إن عملنا في هاييتي لم ينته. ولكن مجرد حدوث تطورات هامة واستمرار التحديات السياسية لا يجعلان من بعثة الأمم المتحدة حلا لها جميعا. كما لا يعني ذلك أن البعثة ينبغي أن تبقى كما هي عليه. وعلينا تحديد الحجم المناسب للبعثة لتتلاءم مع الاحتياجات المتغيرة لهاييتي. ونحن نتفق مع زملائنا في أن القرارات المتعلقة بحجم وتشكيل القوة ينبغي أن تكون على أساس الأوضاع القائمة. وشأننا شأن أصدقائنا في المنطقة ممن قدموا الكثير لإنعاش هاييتي، فإننا أحد جيران هاييتي ونهتم اهتماما بالغا وواضحا بأمن هاييتي وبنمو ونجاح الديمقراطية فيها.

وتتفق الولايات المتحدة مع ما قرره الأمين العام، استنادا إلى استعراض شامل، من أن الأوضاع تدعم مواصلة توطيد العنصر العسكري للبعثة في الولاية المقبلة. وتتفق مع المثلة

أولا وقبل كل شيء، تشعر حكومة هاييتي بالارتياح الكامل إزاء الملاحظة العامة للأمين العام الذي تمكن من أن يقيم بنفسه، خلال زيارته في ١٤ و ١٥ تموز/يوليه، التقدم الكبير المحرز في هاييتي خلال السنوات العشر الماضية. وكما لاحظ، فإن الحالة الأمنية قد تحسنت. ولا يزال تعزيز المؤسسات الرئيسية مستمرا. أما أداء الشرطة الوطنية الهايتية فأخذ في التحسن. ويتضح الاستقرار النسبي في الحالة الأمنية في اتجاه حالات الاختطاف نحو الانخفاض الحاد. وقد غادر الكثير من الأشخاص، الذين سُردوا نتيجة الزلزال الأكثر تدميرا في تاريخ البلد، المخيمات الآن وأعيد توطينهم.

وفي ما يتعلق بمكافحة وباء الكوليرا، يؤكد التقرير أن هاييتي ماضية على طريق النجاح، بالرغم من أنه لا يسعنا إلا أن نأسف للعدد الكبير من الوفيات - ٨٥٧٠ حالة وفاة - فضلا عن عدد المصابين بهذا المرض، الأمر الذي ينبغي أن يعطي فكرة عن مدى اتساع هذه المأساة.

وفي المجال التشريعي، يشير التقرير إلى عدد من القوانين التي تم اعتمادها، إضافة إلى التصديق على مختلف الاتفاقيات الدولية، خاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان، وحقوق الطفل، وحقوق المرأة، وحماية أضعف أعضاء المجتمع، ومكافحة الفساد.

ويقدم التقرير أدلة دامغة على التقدم المحرز في استقرار الوضع في هاييتي منذ انتشار بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي عام ٢٠٠٤. وننوه على نحو خاص بدعوة التقرير الحكومة الهايتية إلى مواصلة تعزيز المؤسسات المكلفة بتعزيز احترام سيادة القانون.

ونلاحظ أيضا القلق الخاص الذي يساور الأمين العام إزاء إمكانية انتكاس عملية الانتقال السياسي في هاييتي نتيجة التأخير في تحديد مواعيد الانتخابات. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن رئيس الدولة في هاييتي وحكومته ما فتئا

للحالة العامة في هاييتي فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار والأمن والجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وبشأن تحقيق الانتعاش.

ويوفر التقييم الدقيق لأنشطة بعثة الأمم المتحدة الذي اضطلع به الأمين العام معلومات دقيقة ومتعمقة عن العديد من الإنجازات والنجاحات، ولكن أيضا عن الشوط الذي لا يزال يتعين قطعه نحو توطيد سيادة القانون والديمقراطية وتعزيز المؤسسات، بما في ذلك الشرطة الوطنية الهايتية. ويتضمن التقرير مجموعة من التوصيات الحكيمة للغاية التي صيغت على أساس تحليل واضح للوضع على أرض الواقع والتحديات الحالية والمقبلة، والتي يُنتظر أن تمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرارات واقعية بشأن إمكانية إعادة تشكيل الولاية المسندة إلى بعثة الأمم المتحدة منذ ١٠ سنوات.

وقد درست الحكومة في هاييتي بأكثر قدر من الاهتمام مضمون التقرير الذي صدر في وقته تماما عشية الانتخابات البرلمانية والبلدية الحاسمة التي يعترف الجميع بأنها تشكل اختبارا رئيسيا ليس لبعثة الأمم المتحدة والمؤسسات الهايتية فحسب، بل لمستقبل الديمقراطية في هاييتي على وجه الخصوص.

كما أحاطت الحكومة علما بتوصية الأمين العام إلى مجلس الأمن بتحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لفترة زمنية محددة، جنبا إلى جنب مع إعادة التشكيل التي أصبحت ضرورية في ضوء الإنجازات والتحسينات التي تحققت والتقدم المحرز، وأيضا في ظل التحديات الراهنة والمقبلة والتطورات في الميدان.

وأجد لزاما علي، بالنيابة عن حكومة هاييتي، أن أقدم بعض المعلومات والتقييمات الإضافية التي أعتقد أنها ستكون مفيدة بوصفها جزءا من هذه المناقشة فيما يتعلق بتطور الحالة في هاييتي، من جهة، والتوصيات الصادرة عن الأمين العام بشأن تمديد وإعادة تشكيل ولاية بعثة الأمم المتحدة، من جهة أخرى.

ويؤيد لالتزامهما الرسمي، الذي كرّاه للأمين العام خلال زيارته الأخيرة إلى هاييتي في تموز/يوليه، بإجراء الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية في غضون هذه السنة التقويمية. إن هذه الانتخابات أساسية لاستمرارية المؤسسات الديمقراطية في البلد. وبغية تنفيذ اتفاق الرانتشو، الذي وافقت عليه في آذار/مارس ٢٠١٤ السلطان التنفيذية والتشريعية إلى جانب الأحزاب السياسية - باختصار، جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في الحياة السياسية هاييتي - في نهاية الحوار بين الأطراف الهايتية الذي دعا إليه الرئيس مارتيللي تحت إشراف رئيس المؤتمر الأسقفي هاييتي، لم تدخر الحكومة جهداً لحل المسائل الخلافية العالقة والتعويض عن التأخير الحاصل وتهدئة التوترات بين الأطراف، لا سيما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، بهدف إجراء انتخابات نزيهة وديمقراطية وشفافة وشاملة للجميع وبلا عوائق.

وفي ما يتعلق بتحقيق الاستقرار والأمن، ترحب الحكومة بالدعم العملي الذي وفّرته قوات بعثة الأمم المتحدة للشرطة الوطنية الهايتية والتقدم المحرز في إضفاء الطابع المهني عليها. وبالنسبة لمسألة تحديد ولاية البعثة، تشاطرت حكومة هاييتي وجهات نظرها وتقييمها للوضع مع بعثة الأمم المتحدة التي جاءت إلى بورت-أو-برانس خلال الصيف الماضي. وهي تشاطر الأمين العام تماماً تحليله المتعلق بالمكاسب التي لا تقبل الجدل والتي تحققت على المسارات ذات الأولوية لبعثة تحقيق الاستقرار، والحاجة إلى تعزيز تلك المكاسب. وفي ضوء تقييم الحكومة للمخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الداخلي والخارجي للبلد، وبتوافق كامل مع الاستنتاجات التي خلصت إليها دراسة عن استقرار الحالة إجمالاً، فهي توافق على التوصية المرفوعة إلى مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة مدة سنة واحدة، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، مع العلم أن هذا التمديد سيجري في إطار فك الارتباط التدريجي للبعثة ونقل مسؤولياتها تدريجياً إلى السلطات الوطنية في هاييتي.

وبالمنطق نفسه، تدعم الحكومة الهايتية توصية الأمين العام بخفض البعثة على مرحلتين، بحيث يكون لها وجود مخفض على أرض الواقع وإنما تحافظ على عنصر عسكري

وإدراكاً من الرئيس ميشال جوزف مارتيللي ورئيس الوزراء لوران لاموت للمخاطر الجسيمة التي ينطوي عليها ذلك، فهما يتشاطران تلك الآراء تماماً. لهذا السبب، إهما

واليوم، مع ذلك، لا بد لنا أن نعترف بأن العملية الانتخابية متوقفة. إن تقرير الأمين العام يقول الكثير عن ذلك، مشيراً إلى أن البرلمانين المعارضين يدأبون على معارضة أي محاولة من جانب مجلس الشيوخ للتصويت على قانون الانتخابات المعدل من خلال عدم تحقيق النصاب المطلوب مراراً وتكراراً. وتدرك الحكومة الهايتية جيداً أن هاييتي تقف أمام منعطف هام لتوطيد الاستقرار والديمقراطية، مثلما يؤكد تماماً الأمين العام بحق، وأن إجراء انتخابات شاملة للجميع في عام ٢٠١٤ ضروري لاستمرارية البرلمان في عام ٢٠١٥ وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو أمر لا بد منه لتحسين الظروف المعيشية للسكان وتحقيق الاستقرار الدائم.

وإدراكاً من الرئيس ميشال جوزف مارتيللي ورئيس الوزراء لوران لاموت للمخاطر الجسيمة التي ينطوي عليها ذلك، فهما يتشاطران تلك الآراء تماماً. لهذا السبب، إهما

الدولي، تقديم الدعم لشعب هاييتي في مسيرته الطويلة نحو تحقيق عملية لا رجعة فيها لبناء سيادة القانون ومجتمع ديمقراطي حقيقي عن طريق مساهماتها السخية بقوات والموارد البشرية والمالية والفنية والمادية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي لأكثر من عقد.

وأود، بالنيابة عن الحكومة، أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على موظفي البعثة، الذين يضطلعون بتنفيذ مهمة ضخمة ومعقدة وغالبا ما تكون شاقة، فضلا عن موظفي الأمم المتحدة العاملين في كل من نيويورك وفي الميدان في هاييتي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد رشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لتحية الممثلة الخاصة للأمين العام السفيرة أونوري والترحيب بها، وكذلك شكرها على التقرير الممتاز (S/2014/617) الذي قدمته إلى مجلس الأمن اليوم وعلى جهودها وجهود فريق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي في الميدان.

كان لكندا، على مدى عقود، شراكة فريدة مع هاييتي. خصصت كندا، منذ عام ٢٠٠٦، أكثر من ١,٤ بليون دولار للتنمية والمساعدات الإنسانية. وتهدف تلك الجهود إلى استكمال ودعم الخطوات المتخذة والجهود المبذولة من شركائنا، بما في ذلك المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية، في هاييتي. وسعت كندا إلى تحسين العديد من المجالات، مثل النمو الاقتصادي، والأمن الغذائي، والحكم الرشيد، وطبقا لمبادرة موسكوكا، التي أطلقتها كندا في إطار مجموعة الثماني، صحة الأم والوليد والطفل. بيد أنه، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لضمان الاستقرار والتنمية المستدامة في البلد.

(تكلم بالإنكليزية)

مناسب لا يساعد المؤسسات الهايتية إلا عندما يتجاوز الوضع قدرتها على الحفاظ على القانون والنظام. ونأمل بخاصة أن تسمح ولاية البعثة المعاد تشكيلها والمعاد تجديدها بأن تكفل وجودا يفي بالاحتياجات الحقيقية والمطالب الحالية لهايتي. ونحن مقتنعون بأن وجودها سوف يواصل توفير دعم قيم للمؤسسات الهايتية، وقبل كل شيء في إطار الدورة الانتخابية المقبلة، التي تشمل، إلى جانب العملية التشريعية والبلدية هذه السنة، إجراء انتخابات رئاسية في عام ٢٠١٥، كما يشير تقرير الأمين العام.

وبهذه الروح، ستواصل الحكومة الهايتية تقديم دعمها الكامل لمجلس الأمن والأمين العام بهدف وضع خطة لتعزيز الإنجازات التي تحققت في السنوات العشر الماضية وصوغ رؤية جديدة لنطاق عمل البعثة بعد عام ٢٠١٦. وتكرر الحكومة أيضا التزامها بكفالة أن تضطلع المؤسسات الوطنية بدورها ومسؤولياتها على نحو كامل ضمن التشكيلة الجديدة المقرر تنفيذها والتي ستكون مطالبة، جنبا إلى جنب مع المؤسسات الوطنية، بتوطيد أسس الديمقراطية وسيادة القانون والأمن والتنمية المستدامة في هاييتي.

ونعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره الذي سيكون بالتأكيد مرشدا للمجلس في عمله. وأود أيضا أن أكرر تصميم الحكومة الهايتية على مواصلة التعاون مع مجلس الأمن من أجل تحقيق كامل الولاية التي كُلفت بها البعثة.

وفي الختام، أود كذلك أن أكرر الإعراب عن امتنان الشعب الهايتي وحكومته للممثلة الخاصة للأمين العام أونوري على التزامها الثابت بقضية تحقيق السلام وإجراء الحوار بين جميع قطاعات المجتمع الهايتي.

يشعر الرئيس مارتيلي، ورئيس الوزراء لاموت وجميع أعضاء الحكومة في هاييتي بالامتنان لجميع الدول الأعضاء التي تواصل، في أفضل تعبير عن روح التضامن الدولي والتعاون

وتؤسس اقتصاد محلي من شأنه أن يؤدي إلى القدرة على الصمود لا في المجتمعات المحلية فحسب، بل في جميع أنحاء البلد، مما سيؤدي بالتالي إلى تعزيز الاستقرار. يجب على أصحاب المصلحة إعطاء الأولوية للإجراءات التي من شأنها تحسين بيئة الأعمال، التي بدورها ستتمكن من تحويل الإمكانيات الاقتصادية في هاييتي إلى فوائد اجتماعية واقتصادية ملموسة ينعم بها شعب هاييتي. وترحب كندا بقانون مكافحة الفساد الذي سن في مايو/أيار، ونشجع تنفيذه بالكامل. ويكتسي التصدي لمسألة الفساد أهمية حاسمة لهاييتي بغية تحديث بيئة الأعمال في البلد وتيسير الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

(تكلم بالفرنسية)

وترحب كندا بالتقدم الذي أحرزته حكومة هاييتي، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل مواصلة تقليص عدد سكان هاييتي الذين يعيشون في المخيمات بسبب الزلزال الذي ضرب البلد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ولكن هناك الكثير الذي يتعين القيام به لحل بعض المشاكل القائمة في هاييتي بشأن الحقوق الأفراد. ولا يزال يساورنا القلق حيال الضعف العام في قطاع العدالة، إضافة إلى تقويض حماية حقوق الأفراد. وهناك عدد كبير من الهايتيين، يصل إلى ٧٠ في المائة من نزلاء السجون، وفقا لبعض المصادر، محتجز في ظروف مروعة لفترات طويلة في انتظار محاكمتهم. حان الوقت للتصدي لتلك المشكلة. وترحب كندا بجهود البعثة في إطار الإصلاح القضائي. ويعد التعاون الدولي والجهود التي تبذلها السلطات الهايتية لتعزيز المؤسسات أمرا ضروريا لتحسين الحالة الراهنة بطريقة فعالة ودائمة.

(تكلم بالإنكليزية)

وتواصل كندا تقدير ودعم العمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي. عملت البعثة لمدة ١٠ أعوام لتحسين الظروف الأمنية والإسهام في تحقيق

وتشعر كندا بالقلق حيال استمرار التأخير في إجراء انتخابات مجلس الشيوخ، والانتخابات المحلية والبلدية في هاييتي. وبموجب الدستور في هاييتي، كان يجب إجراء انتخابات ديمقراطية قبل ثلاث سنوات - أي في عام ٢٠١١. ويعتبر إجراء الانتخابات عام ٢٠١٤ خطوة أساسية وضرورية نحو الحفاظ على شرعية مؤسسات الدولة، فضلا عن النهوض بالاستقرار الديمقراطي وتعزيزه في هاييتي. وندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة في البلد إلى المضي قدما وكفالة إجراء انتخابات نزيهة وعادلة وشاملة للجميع بالفعل هذا العام.

(تكلم بالفرنسية)

يجب أن تعكس الحكومة إرادة شعبها. ومن أجل أن تعكس حكومة هاييتي تلك الإرادة، لا بد من الاستماع لصوت المواطنين. وكندا مستعدة وراغبة في دعم الانتخابات. وأعلنت كندا مؤخرا تقديم ٨,٧ مليون دولار تمويلا لدعم إجراء الانتخابات من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الوطنية الديمقراطية. وستستكمل تلك المساهمة، إضافة إلى مساهمات شركائنا، أموال حكومة هاييتي لتنظيم الانتخابات. كما تحيط كندا علما بجهود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي التي تهدف إلى توفير المساعدة الانتخابية والدعم اللوجستي للانتخابات، ونشعر بالامتنان للبعثة على ذلك.

ونود أن نؤكد على أهمية تعزيز مكانة المؤسسات في هاييتي، بما في ذلك قدرتها على الاضطلاع بدور متزايد في المستقبل.

(تكلم بالإنكليزية)

وتكتسي الشفافية والمساءلة والقدرة التنافسية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي أهمية حاسمة بغية تحقيق نمو اقتصادي مستدام في هاييتي. ستوفر تنمية القطاع الخاص فرص عمل

قوت يومهم في بيئة آمنة ومواتية، وكذلك منح بناتهم وأبنائهم الفرصة في الحصول على مستقبل أفضل وفرص أكبر. يعتمد مستقبل الأطفال على الاقتصاد المحلي، والحكم الديمقراطي والاستقرار والأمن.

وأود أن أؤكد للجميع أن كندا مصممة على تحقيق ذلك المستقبل ومواصلة التزامها فيما يتعلق بهاييتي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة. كما أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة ساندرأ أونوري على إحاطتها الإعلامية. وأكرر تقدير حكومة بلدي واحترامها لقيادتها ودعمها المستمر لإرساء السلام والديمقراطية في هاييتي. كما أود أن أشيد بمساهمة الممثل الدائم لهايتي، السفير ريجي، ويسعدني رؤية قائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، اللواء جابوراندي بيننا.

بمئذ أحدث تقرير للأمين العام (S/2014/617)، استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم الاستراتيجي وزيارته الأخيرة لهايتي، سبباً للتفاؤل والحذر على السواء. والتحدي المائل أمامنا هو تحقيق التوازن بين الأمرين - التفاؤل والحذر - بطريقة لا تعرض للخطر تحقيق تطلعات مجلس الأمن حينما أنشأ عملية حفظ السلام في هاييتي قبل ١٠ أعوام.

منذ ضرب الزلزال البلد، ينمو الناتج المحلي الإجمالي في هاييتي بمعدل يبلغ متوسطه ٤ في المائة سنوياً، مع تحقيق مكاسب رائعة في مجالات مثل الزراعة، على النحو الذي أبرزه ممثل نيجيريا في وقت سابق اليوم.

وبالرغم من إحراز تقدم كبير نحو تحقيق الاستقرار في البلد، لا تزال هاييتي تستحق مساعدة واعية لتحقيق النجاح

الاستقرار الدائم في البلد. وحققت تقدماً كبيراً. وتحيط كندا علماً بعملية التخطيط المستقبلي للبعثة، بما في ذلك التخفيض التدريجي لوجود الأمم المتحدة في هاييتي. ومن الأهمية بمكان أن تبني تلك القرارات على الحالة في الميدان، لا سيما قدرة الدولة الهايتية على توفير الأمن لشعبها. ويجب أن نتجنب سيناريوهات تخفيض قوام البعثة التي يمكن أن تعرض النتائج التي تحققت حتى الآن للخطر، ونأخذ بعين الاعتبار الدور الذي ينبغي أن تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي في الإسهام في تحقيق الاستقرار وكفالة توفير الأمن أثناء الأحداث الوطنية الهامة، مثل الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٥.

كما لا بد من مواصلة تعزيز الشرطة الوطنية في هاييتي. ونشيد بالجهود التي تبذلها حكومة هاييتي والبعثة على السواء نحو إصلاح قطاع الشرطة الوطنية في هاييتي وتطويره، والشرطة الوطنية في هاييتي منظمة أثبتت قدرات متزايدة في الأشهر الأخيرة. وتشعر كندا بالفخر كونها من بين أكبر الدول المساهمة من حيث تعزيز الشرطة في هاييتي، ونحبي زملائنا من الدول الأعضاء الذين تعمل معهم نحو تحقيق هذا المعنى. ونحث حكومة هاييتي على مواصلة ذلك العمل ومواصلة البناء عليه، وفي الوقت ذاته، إعطاء الأولوية لقطاع الشرطة ولقطاع قضائي قوي ومستقل حتى يتمكن شعب هاييتي من الاعتماد على حكومة تخضع للمساءلة وسيادة القانون.

(تكلم بالفرنسية)

وفي الختام، أود أن أؤكد أنه في هذه المحافل الدولية الكبيرة يجب علينا ألا ننسى أبداً الشعب الهايتي. النساء اللائي يسرن أميالاً على أقدامهن كل يوم للذهاب إلى سوق بيتونفيل؛ سائقو التوك توك الذين ينقلون ركبهم على الطرق في كاب هاييسيان؛ الصيادون الراسون في جزيرة غونافي تحت أشعة الشمس الحارقة - أقصى ما يريدونه هو كسب

الشرطة الوطنية الهايتية، وليس الاعتبارات المالية أو السقوف الاصطناعية للميزانية. وفيما يتعلق بالتقييم العسكري الذي أحرى، فإننا نوافق على أن تقليص القوات الذي أوصى به الأمين العام يسمح بالقدرات الضرورية لمواجهة التحديات المقبلة وما يثار من التوترات المرتبطة بالحملات السياسية والانتخابات، مع تجنب خطر حدوث فراغ أمني بسبب مغادرة بعثة الأمم المتحدة قبل الأوان. وينبغي ألا يفترض أي خفض إضافي لمستويات القوات على أساس الوقائع الحالية، إذ أن مرهون بالتطورات التي لا تزال تنتظرنا لبعض الوقت، وهي بشكل رئيسي الانتخابات الرئاسية.

وحتى لو كانت استراتيجية التقليل المقترحة كافية، لا يزال علينا زيادة جهودنا لكفالة أن تصبح منافع الاستقرار التي تحققت حتى الآن مستدامة. وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي لأي وجود عسكري أقل أن يرافقه دور أقوى تضطلع به المؤسسات الوطنية، لا سيما الشرطة الوطنية الهايتية والجهاز القضائي ونظام الإصلاحات. ونشجع الشرطة الوطنية الهايتية على الاستفادة في جهود بعثة الأمم المتحدة لكفالة نجاح نقل المسؤولية عن الأمن في المناطق الحرجة وعلى مواصلة المشاركة في العمليات المشتركة مع بعثة الأمم المتحدة.

إن أي استراتيجية تركيز للأنشطة ناجحة ومفضية إلى تحقيق الاستقرار الطويل الأجل ستشمل أيضاً الإقرار بأنه ينبغي تقليص المساعدة الإنمائية، المقدمة من منظومة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى على السواء، على الأقل إلى نفس مستوى فض الارتباط العسكري. وينبغي أن يكون إيجاد الوظائف وإدراج الدخل والاستثمار على راس أولويات جميع أصحاب المصلحة. ويجب أن تسترشد تلك العملية بأولويات الحكومة وأن يمتلكها، بطريقة شاملة، أبناء هاييتي أنفسهم.

وينبغي أن تواصل بعثة الأمم المتحدة الإسهام في هئية بيئة للاستقرار من خلال إحراز التقدم الاجتماعي والاقتصادي

في التغلب على العوائق المتبقية على الجبهتين الأمنية والسياسية على وجه الخصوص. ويتوقف إرث بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، وبالتالي إرث الأمم المتحدة في هاييتي، على إقامة توازن صحيح ومسؤول وواع بين المحافظة على الاستثمار الهائل والمكاسب الناجمة من تحقيق الاستقرار وبناء المؤسسات، من ناحية، والإقرار بأنه ينبغي ألا تبقى البعثة في هاييتي إلى ما لا نهاية، من الناحية الأخرى.

وتود البرازيل أن تؤكد على محورية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة. وناشد قادة هاييتي العمل معا للتمكن من تنظيم الانتخابات التشريعية والمحلية التي تأخرت كثيرا في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن يؤدي الحوار السياسي، في المستقبل القريب، إلى التزامات ملموسة جديدة والى تشجيع المصالحة الوطنية وتعزيز مؤسسات جميع أفرع الدولة الهايتية، ومن ثم السماح بتطبيع الحياة الديمقراطية في البلد.

ولكن سيكون من قصر النظر أن يفترض قادة هاييتي أنه مع عدم التزامهم الواضح بالاستقرار المؤسسي والانتخابات وتوطيد الديمقراطية، سيكون المجتمع الدولي راغبا في مواصلة وجوده الذي استمر للأعوام الـ ١٠ الماضية من خلال بعثة الأمم المتحدة. وتتفق البرازيل مع الفهم الذي أعرب عنه الأمين العام ومفاده أن "تثبيت العملية الجارية في مجال التوطيد بحسب الظروف" (S/2014/617، الفقرة ٥٦) سيكون عملية واقعية ومتسمة بالمسؤولية وكافية. ونؤيد توصيته بانسحاب بعثة الأمم المتحدة على مرحلتين، إذ أن التوصية استندت إلى تقييم عسكري رأى أن قوة مؤلفة من كتيبتين و ٣٧٠ ٢ من القوات ستكون متسقة مع الوقائع في الميدان والى تقييم قدرة حكومة هاييتي على تولى مسؤولية أكبر عن توفير الأمن.

وينبغي أن تكون القوى الدافعة وراء تقليص وجود بعثة الأمم المتحدة في هاييتي هي إجراء الانتخابات والقدرة الشاملة لقطاع الأمن الهايتي على أداء مهامه، بما في ذلك

مضاعفة ثقتنا بقدرات هايتي، مع الدعم الدولي، على مواجهة التحديات في مناخ للحوار والتعاون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد كونكي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، التي تشمل الأرجنتين والبرازيل وبيرو وشيلي وغواتيمالا وفرنسا وكندا وكولومبيا والولايات المتحدة، وبلدي، أوروغواي.

وأود أن أشيد بكم، سيدي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة لتناول التقرير الأخير للأمين العام (S/2014/617) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وترحب مجموعة الأصدقاء بين ظهرانينا بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بـهايتي، السيدة ساندرأ أونوري، وتود أن يشكرها على إحاطتها الإعلامية الشاملة وعلى الأعمال الجدية التي تضطلع بها.

إن تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية وإنشاء ثقافة سياسية تفضي إلى تحقيق الاستقرار الديمقراطي وتحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية عناصر رئيسية لازمة لتحقيق المزيد من الاستقرار المستدام والرخاء في هايتي. وفي ذلك الصدد، تناشد مجموعة الأصدقاء جميع الأطراف الفاعلة السياسية في هايتي تعميق حوارها وتعاونها بهدف توطيد الديمقراطية في بلدها. وتؤكد المجموعة مجددا على أهمية أن تجرى هذا العام انتخابات تشريعية وبلدية ومحلية حرة ونزيهة باعتبارها خطوة أساسية وملحة صوب تحقيق الاستقرار الدائم والتعافي والتنمية في هايتي. وتشيد المجموعة بجهود الممثلة الخاصة للأمين العام في تسهيل تهيئة مناخ للحوار فيما بين الأطراف الفاعلة الوطنية من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية في هايتي.

بالاحتفاظ بأدواتها المأذون بها لوضع برامج مجتمعية سريعة الأثر للحد من أعمال العنف، فضلا عن قدرات هندسية كافية. وفيما تتكشف استراتيجية السحب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة، نبرز أهمية تعزيز عنصر البعثة المدني، لا سيما قدرته على تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري في الميدان، بدعم من نائب الممثلة الخاصة للأمين العام والمنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية زيادة إدماج أنشطة أسرة الأمم المتحدة في هايتي مع أنشطة بعثة الأمم المتحدة من أجل تشجيع تعزيز مؤسسات الدولة المرتبطة بصورة مباشرة بالمجالات الأساسية لولاية البعثة، بما في مجال الوصول إلى العدالة وسيادة القانون.

(تكلم بالفرنسية)

وترحب البرازيل بمبادرات حكومة هايتي وبعثة الأمم المتحدة لمكافحة وباء الكوليرا. وفي ذلك السياق، فإن تخفيض عدد الأشخاص المصابين بالمرض بنسبة ٨٢ في المائة أمر مشجع للغاية. ومن المؤكد أن حكومة هايتي والأمم المتحدة ليستا وحدهما في تلك الجهود. فالتعاون الثلاثي بين البرازيل وكوبا وهايتي أدى مؤخرا إلى فتح ثلاث مستشفيات متوسطة المستوى ومركز لإعادة التأهيل في منطقة بورت - أو - برانس وتدريب مئات الأخصائيين الصحيين للمجتمع المحلي لدعم علاج الكوليرا وتدابير الوقاية، ضمن أمور أخرى.

وفي الختام، تجدد البرازيل التزامها نحو هايتي وتضامنها الطويل الأجل معها، الذي تجسد، ضمن مبادرات أخرى، في تعاونها الفني ومساعدتها الاقتصادية ومساهمات متفانية على مدى ١٠ أعوام في بعثة الأمم المتحدة. وعلى هايتي أن تكون قادرة على التعويل على المجتمع الدولي في مواجهة التحديات المعقدة المتصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والديمقراطية والتنمية. والوقت ليس مناسباً لفض الارتباط الدولي. ومع ذلك، علينا

المقدمة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، كخط ثان للاستجابة.

وتشيد المجموعة بالتقدم الذي أحرز فيما يخص تنفيذ خطة تركيز أنشطة البعثة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، بهدف تمكين السلطات الهايتية من تحمل المسؤولية الكاملة عن أمن بلدها، طالما تسمح الظروف بذلك. ونوصي باتباع نهج تدريجي لنقل المسؤوليات الأمنية، والتأكيد على أهمية اتخاذ إجراءات مستقبلا تبعا للظروف الميدانية. ويجب علينا تجنب القرارات التي يمكن أن تعرض للخطر النتائج التي تحققت حتى الآن، وأن نأخذ بعين الاعتبار الدور الذي ينبغي أن تواصل البعثة الاضطلاع به فيما يخص تحقيق الاستقرار، وتثبيت الأمن، خلال أحداث وطنية هامة مثل الانتخابات، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية المقررة خلال عام ٢٠١٥.

وتؤكد مجموعة الأصدقاء أهمية التزام حكومة هاييتي بتعزيز سيادة القانون، وتحقيق مزيد من التقدم في قطاعي القضاء والأمن. وفي هذا الصدد، نود تأكيد الدور الأساسي للشرطة الوطنية الهايتية، فيما يخص تحقيق الأمن والاستقرار في هاييتي، وأهمية استكمال تعزيزها وإضفاء الطابع المهني على عملها وإصلاحها الجاري حاليا، بحيث تكون في حالة تتمكنها من تحمل المسؤولية الكاملة عن الأمن في هاييتي. وفي هذا السياق، تؤكد مجموعة الأصدقاء أهمية بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية خارج بورت أو برنس، وضمان تقيدها بأعلى معايير احترام حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، تعتقد المجموعة أن تعزيز الشرطة غير كاف لوحده من أجل ترسيخ سيادة القانون في هاييتي. يحتاج النظام القضائي إلى تحسين، ويشمل ذلك أيضا الضرورة الملحة لمعالجة المسائل الخطيرة المرتبطة بالاحتجاز قبل المحاكمة، وابتزاز السجون، مما سيستدعي من الحكومة توفير موارد كافية من الميزانية وموظفين مؤهلين.

وشكل التوقيع على اتفاق "الرائتسو" معلما هاما في العملية التي تقودها هاييتي ومثل إرادة أصحاب المصلحة السياسيين في هاييتي على المضي قدما بالتخطيط للانتخابات. وحينما اجتمع مجلس الأمن لمناقشة هاييتي في آذار/مارس (انظر S/PV.7147)، ناشدت مجموعة الأصدقاء القادة السياسيين الهايتيين مواصلة روح التعاون والعمل بشكل عاجل على الوفاء بأحكام الاتفاق بشأن تعديل قانون الانتخابات لعام ٢٠١٣ وإنشاء المجلس الانتخابي المؤقت ووضع جدول زمني للانتخابات. ولذلك تشير مجموعة الأصدقاء مع شعور كبير بالقلق إلى أنه، بعد عدة أشهر، لا تزال هاييتي لم تصدر قانونا معدلا للانتخابات وأنه، نتيجة لذلك، خلص المجلس الانتخابي إلى أنه لا يمكن تنظيم الانتخابات في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

وتشاطر مجموعة الأصدقاء رأي الأمين العام الذي مفاده أن إجراء انتخابات شاملة في عام ٢٠١٤ أمر أساسي لاستمرار البرلمان في عام ٢٠١٥، ولتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون ولتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وهو أمر ضروري لتحسين ظروف معيشة السكان وتحقيق الاستقرار الدائم. وتناشد المجموعة جميع الأطراف الفاعلة السياسية في هاييتي الوفاء بالتزاماتها نحو شعب هاييتي، من خلال الحوار واتخاذ إجراء لضمان إجراء الانتخابات خلال عام ٢٠١٤.

تحيط مجموعة الأصدقاء علما بتقرير الأمين العام وتدرسه بعناية. ووفقا للتقرير، تظل البيئة الأمنية في هاييتي مستقرة نسبيا، رغم أنها شهدت زيادة في عدد جرائم القتل والمظاهرات الناجمة عن المظالم الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب انخفاض حاد في عمليات الخطف وغيرها من الجرائم. وتشيد مجموعة الأصدقاء باستجابة الشرطة الوطنية الهايتية للمظاهرات بشكل أفضل، في جميع أنحاء البلد، مع ملاحظة تزايد عدد طلباتها

و ١٥ تموز/ يولييه، التي أطلق خلالها، جنبا إلى جنب مع رئيس الوزراء لاموت، حملة تعميم خدمات الصرف الصحي، كمبادرة رئيسية ضد الكوليرا. ونلاحظ مع التقدير إنشاء لجنة رفيعة المستوى للقضاء على الكوليرا، إجتمعت بالفعل مرتين.

وتعتقد مجموعة أصدقاء هاييتي أن الأمن واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، والتنمية هي أمور مترابطة تعزز الاستقرار. لذلك، نؤكد أهمية المعالجة المنهجية لمشاكل البطالة والتعليم وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وضمان التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة. وفي الوقت نفسه، فإننا نؤكد أنه لا يمكن أن يكون ثمة استقرار حقيقي أو تنمية مستدامة في هاييتي بدون إجراء انتخابات نزيهة ومفتوحة، وإقامة مؤسسات ديمقراطية قوية، وعملية ديمقراطية ذات مصداقية.

وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة أهمية تعزيز سيادة القانون عن طريق تعزيز المؤسسات الهايتية، وتؤكد من جديد مسؤولية البعثة عن دعم الدولة الهايتية من خلال تشجيع تحسين هياكل الحوكمة، وبسط سلطة الدولة وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفقا لولايتها. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة على مدى إسهام مشاريع الأثر السريع التي تظطلع بها البعثة، في تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد، والتخفيف من وباء الكوليرا، وتحسين الأمن في الأحياء الضعيفة مع توفير إنارة عامة وبنية تحتية وتوعية مدنية أفضل، وتدريب ممثلي المجتمع المدني.

وأخيرا، تؤكد مجموعة الأصدقاء مجددا تضامنها والتزامها تجاه شعب وحكومة هاييتي، في سعيهما لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والانتعاش والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الديمقراطية. إننا ندرك الدور المهم للبعثة فيما يخص ضمان الاستقرار والأمن في هاييتي، ونؤيد نساء ورجال البعثة،

إن مجموعة أصدقاء هاييتي، تكرر التزامها بسياسة عدم تسامح الأمم المتحدة مطلقا مع حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتتوقع تقيد جميع موظفي الأمم المتحدة بأعلى معايير السلوك في هذا المجال. كما نحث جميع الأطراف الفاعلة المعنية على تحمل مسؤولياتها عن ضمان منع هذه الحالات، والتحقيق في مزاعم ارتكابها ومساءلة المسؤولين عن اقترافها.

إننا نرحب بالتقدم الكبير المحرز خلال عام ٢٠١٤ فيما يخص إعادة توطين المشردين جراء زلزال عام ٢٠١٠. لكننا قلقون أيضا جراء الظروف المعيشية في المخيمات المتبقية، حيث يشكل الوصول غير المتكافئ للمياه ومراحيض قابلة للاستخدام، إلى جانب سوء التغذية، لا سيما فيما يتعلق بحالة النساء والأطفال، أمثلة على التحديات الإنسانية المستمرة التي تواجه هاييتي.

وتحيط مجموعة الأصدقاء علما بالعمل المتواصل الذي تقوم به حكومة هاييتي وبعثة الأمم المتحدة وآخرين، لحماية الفئات الضعيفة وتحث على تركيز جميع أصحاب المصلحة بشكل مكثف على منع الجرائم العنيفة والحد منها، وخاصة تلك المرتكبة ضد النساء والأطفال، بما في ذلك الاغتصاب، وغير ذلك من جرائم العنف الجنسي.

ونرحب بالتقدم الكبير المحرز فيما يخص الحد من انتشار وباء الكوليرا في هاييتي منذ ظهوره الأولي. وتمثل الجهود الجارية المبذولة للقضاء على وباء الكوليرا، تذكيرا بأهمية الحفاظ على التعاون بين المجتمع الدولي وحكومة هاييتي من أجل تلبية احتياجات الشعب الهايتي. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بدعم الأمم المتحدة للخطة الوطنية للقضاء على عدوى الكوليرا في هاييتي التي مدتها ١٠ سنوات، وعمل كبير منسقي الأمم المتحدة لمكافحة الكوليرا في هاييتي. ونشيد أيضا بجهود المانحين، وندعو الجهات المانحة إلى الوفاء بتعهداتها بدون تأخير. كما نشيد بزيارة الأمين العام لهاييتي في ١٤

من التشكك، لأننا لا نزال نعتقد أنه علينا في الوقت الحاضر، تجنب اتخاذ إجراءات من شأنها عرقلة سلامة سير الانتخابات.

بين تقرير الأمين العام والاجتماع الذي عقد مؤخرًا مع البلدان المساهمة بقوات (انظر S/PV.7261) أن الحاجة إلى الدعم التشغيلي لقوات البعثة لا تزال قائمة. وينبغي التذكير بأننا في مرحلة تركيز أنشطة البعثة. ويجب ألا تبدأ عملية إعادة التشكيل وإعادة الهيكلة إلا عندما تكتمل تلك المرحلة. علينا أن نعمل بعناية على أساس الظروف في الميدان وبالتشاور الوثيق مع حكومة هاييتي، وكذلك مع البلدان المساهمة بقوات. وفيما يتعلق بتعزيز الأمن في جميع أنحاء البلد، نشير إلى التقدم المحرز في التأهيل المهني للشرطة الوطنية الهايتية. وفي الواقع، كان الفهم دائماً أن أي خفض كبير للعنصر العسكري للبعثة ينبغي ألا يتم بصورة مطردة وتدرجية وعلى نحو مسؤول فحسب، ولكن يجب أيضاً أن يرتبط ببناء القدرات اللازمة وزيادة قوام الشرطة الوطنية الهايتية. إنها ليست مسألة كم ولكنها متعلقة بالكفاءة المهنية للشرطة المرتبطة بالتقدم في المجالات القضائية والإصلاحية اللازمة لتعزيز سيادة القانون من أجل التوصل إلى قوة شرطة ذات جودة عالية أيضاً.

وخلاصة القول، نحن ندرك بوضوح أنه من دون إرادة سياسية قوية من قادة هاييتي وشعبها قاطبة لتحقيق أمن ديمقراطي، لا يمكن لأي وجود عسكري أو ضغط دولي أن يتجاوز المأزق الذي يواجهه البلد. وفي الوقت نفسه، فإنه من الصحيح أيضاً أنه من دون دعم من المجتمع الدولي، قد لا يتمكن الشعب الهايتي بنفسه من تحقيق الاستقرار الذي أنشئت البعثة لأجله.

وفي الختام، أود أن أنوه بالسيدة ساندرأ أونوري لما تفضل به من عمل بصفتها رئيسة البعثة في وقت يتسم

ونقر بتفانيهم وجهودهم الدؤوبة المبذولة لدعم الانتعاش والاستقرار في هاييتي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة بولانيوس بيريث (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): نود أن نشكر السيدة ساندرأ أونوري على تقديمها لتقرير الأمين العام (S/2014/617) والممثل الدائم لهايتي على تعليقاته القيمة.

قبل بضعة أشهر، كان من دواعي سرور غواتيمالا سماع الإعلان عن التوصل إلى توافق آراء في هاييتي مع توقيع اتفاق الراتشيو، الذي نعتقد أنه أظهر مدى تطور الثقافة السياسية في البلد. وبالتالي، فإننا نأسف لحقيقة أنه لم يجر حتى الآن تنفيذ الاتفاق، إلى جانب وجود جو من عدم الثقة، لم يعق إجراء الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٥ فحسب، ولكنه يؤخر أيضاً عملية إعادة الإعمار. إننا نحث القادة السياسيين في البلد على استئناف الحوار بينهم، والتغلب على هذا المأزق الجديد. ويمثل إجراء انتخابات شاملة في عام ٢٠١٤، كما يقتضي الدستور، أمر بالغ الأهمية لتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة، لتحسين ظروف معيشة الشعب وتحقيق الاستقرار الدائم. وفي هذا الصدد، تتشاطر غواتيمالا تماماً قلق الأمين العام، الذي عبر عنه في الفقرة ٦٢ من تقريره، بشأن عواقب المزيد من التأخير في إجراء الانتخابات.

إذا نجحت العملية الانتخابية المأمولة، سيسود الأمن والثقة، وهو أمر لا يمكن تحقيقه، إلا مع وجود كبير وواعد للجيش والشرطة. وقد أظهرت التجربة بأن على الأمم المتحدة الإبقاء على وجود كاف في البلد، وهذا هو السبب في دراستنا بعناية لاقتراح الأمين العام مؤخرًا، لتخفيض العنصر العسكري للبعثة بمقدار النصف. إننا ننظر الآن للمقترح بقدر

وكما قيل، من الواضح أنه قد أحرز تقدم في مجالات مثل استتباب الأمن، والحد من العنف، وإعادة توطين العديد من المشردين بنقلهم إلى مخيمات. كما كان هناك أيضاً تقدم واضح في زيادة النمو الاقتصادي ونتاج محلي إجمالي إيجابي، فضلاً عن الجهود الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي وتطوير الزراعة. وقد شهدنا ذلك شخصياً في الميدان. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كثيرة. وفيما يتعلق بالتعجيل بخفض قوام بعثة الأمم المتحدة، الذي يمكن أن يعني أيضاً انتكاسات في الإنجازات التي تحققت، لا سيما الدعم اللازم لإجراء الانتخابات للتأكيد مجدداً على الرؤية الديمقراطية في هاييتي التي شهدناها تاريخياً في منطقتنا، نشعر بقلق من أن القرار يجب ألا يتخذ حصراً على أساس الظروف في اليمدان، بل أيضاً أن يأخذ في الاعتبار العوامل المتعلقة بالميزانية.

تمثل الانتخابات المقبلة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، والانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ تحدياً هائلاً يتطلب الدعم المناسب والمساندة المستمرة من المجتمع الدولي والبعثة بعنصرها العسكري والشرطي، التي تشارك كولومبيا فيها بفعالية. ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن خفض قوام البعثة لا يقتصر على عدد القوات - مثلاً، إلى وحدة أو اثنتين. بل على العكس، سيؤثر ذلك في العديد من مجالات البعثة، التي تضطلع بجهود لا تقدر بثمن في مجالات من قبيل بناء المؤسسات، واللامركزية، والتخفيف من حدة الكوارث والاستجابة في بلد رأينا ضعيفاً للغاية في مواجهة هذه الكوارث، بما في ذلك المساعدة الانتخابية التقنية ودعم أقوى للشرطة الوطنية الهايتية. ولذلك، نرفع صوتنا للتحذير من مزيد من التخفيضات المحتملة في قوام البعثة. مثل هذا القرار ينبغي أن يكون مرتبطاً دائماً بتعزيز الظروف الكفيلة بتمكين شعب هاييتي من استعادة الحالة الديمقراطية الطبيعية كاملة، فضلاً عن تعزيز الظروف

بالتحديات والصعوبات. لقد قامت بعمل ممتاز، كما بينت لنا اليوم مرة أخرى لدى عرضها تقرير الأمين العام. وستواصل غواتيمالا دعم قيادتها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة ميخيا بيليث (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكرك، سيدتي الرئيسة، وجميع أعضاء مجلس الأمن على التفاني وعلى اختياركم عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في هاييتي. كما نشكر الممثلة الخاصة ساندرأ أونوري على إحاطتها الإعلامية التفصيلية المقدمة إلى مجلس الأمن والتزامها الدؤوب، الذي كان الكثيرون منا شهوداً عليه في الميدان ذاته. كما نشكركم، سيدتي الرئيسة، على دوركم في دعوة الأمين العام، الذي قام مؤخراً بزيارة لنا في المنطقة.

تؤيد كولومبيا البيان الذي أدلى به سفير أوروغواي نيابة عن مجموعة أصدقاء هاييتي.

الأمن والاستقرار وتحقيق المزيد من الظروف الكريمة للشعب الهايتي، فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسسية لديمقراطيتها، يجب أن تظل أولويات في التزام المجتمع الدولي تجاه هاييتي. إنها البلد الوحيد في قارتنا الأمريكية الذي ما زال للأمم المتحدة بعثة لتحقيق الاستقرار فيه، كما ذكر للتو ممثلها الدائم السفير ريجيس، الذي أرحب به. ولذلك، فإننا نتشاطر قلق الأمين العام من المأزق في اعتماد قانون الانتخابات في مجلس الشيوخ وإجراء الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية التي طال انتظارها في تشرين الأول/أكتوبر، كما كان مقرراً.

تضم كولومبيا صوتها إلى النداء العاجل من جميع المشاركين إلى الأطراف الفاعلة السياسية في هاييتي للاضطلاع بواجبهم تجاه مواطنيهم، الذين ينتخبونهم، ولضمان ديمقراطية أشد قوة في هاييتي.

يجعل من غير المرجح أن تجري الانتخابات قبل نهاية العام استناداً إلى قانون الانتخابات المنقح.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن احترام الإطار الزمني المنصوص عليه في الدستور والحاجة إلى ضمان عمل المؤسسات الديمقراطية ينبغي أن يكون هدفاً مشتركاً في جميع القوى السياسية في هاييتي. ونظراً للخطر الحقيقي للفراغ التشريعي والقضائي اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى حل دائم لضمان استمرار الآليات التشريعية يحظى بالتوافق في الآراء على أوسع نطاق ممكن بين الأطراف الفاعلة السياسية والمؤسسية المعنية. وليس من المقرر إيفاد بعثة لمراقبة الانتخابات في هاييتي. ولكن الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مساهمة قدرها ٥ ملايين يورو في صندوق الانتخابات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمكن أن ينظر في إرسال فريق من الخبراء الانتخابيين، على غرار ما حدث أثناء انتخابات عام ٢٠١١.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالانخفاض المستمر في عدد المشردين ممن لا يزالون يعيشون في المخيمات. ومع ذلك، لا تزال تلك الأسر تعيش في ظروف يرثى لها. لذلك، فإنه من الأهمية بمكان بالنسبة لحكومة هاييتي أن تضاعف جهودها الرامية إلى ضمان توفير ظروف المعيشة اللائقة والحقوق الأساسية للمتضررين. وإذ يدرك الاتحاد الأوروبي الاحتياجات المستمرة، فإنه يعترف بمواصلة التزامه الإنساني في عام ٢٠١٥. وقد وقع الاتحاد الأوروبي للتو على أداة للتخطيط مع حكومة هاييتي للفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠، وقد خصص لها مبلغ ٤٢٠ مليون يورو. يدل هذا على استمرار التزام الاتحاد الأوروبي بدعم الحكومة في استراتيجيتها الرامية إلى تنمية البلد وإعاشه الاجتماعي والاقتصادي.

كما يرحب الاتحاد الأوروبي بالانخفاض الكبير في عدد حالات الإصابة بالكوليرا المسجلة في الفترة بين عامي ٢٠١٣

الاقتصادية والاجتماعية وتحسينها. وهذا في نهاية المطاف ما يسعى المجتمع الدولي إليه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ماير-هارتنغ.

السيد توماس ماير - هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): حرصاً على الوقت، أود من الممثلين الرجوع إلى النسخة المكتوبة من بياني. فسأدلي بصيغة مختصرة. (تكلم بالفرنسية)

يشرفني أن آخذ الكلمة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2014/617) والممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها الإعلامية. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الدائم لهاييتي على بيانه.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة وهي تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وأيسلندا، وصربيا؛ وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحهما ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ فضلاً عن أوكرانيا وأرمينيا.

إن تعزيز المكاسب الديمقراطية أمر لا غنى عنه لضمان مواجهة التحديات الهائلة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والتنموي التي تواجه الغالبية العظمى من المجتمع الهايتي. والاتحاد الأوروبي مصمم على العمل إلى جانب الشركاء الآخرين لضمان أن يبقى التقدم أمراً لا رجعة فيه. خلال الأشهر القليلة الماضية، واصل الاتحاد الأوروبي الاتصالات مع مختلف الأطراف الفاعلة المؤسسية من أجل تعزيز الحوار والتوصل إلى الحلول التوفيقية اللازمة للوفاء بالجدول الزمني الانتخابي المقرر بموجب المرسوم الذي وقعه الرئيس مارتيلى في ١٤ تموز/يوليه. لذا ننظر ببالغ القلق والأسف إلى استمرار الصعوبات التي تعترض تنفيذ اتفاق "الراتشو". ذلك المأزق

السلطات الهايتية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل ضمان مستقبل أفضل لشعب هاييتي بأكمله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد أويارسون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة. وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسفيرة ساندرأ أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام، على عرضها لتقرير الأمين العام (S/2014/617)، وعلى ما تفضل به من عمل بصفتها رئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أنوه بحضور الممثل الدائم لهاييتي لدى الأمم المتحدة.

إن إسبانيا حليف قوي لهاييتي، وذلك ما يتجلى، ببساطة، في أن هاييتي الآن هي أكبر مستفيد من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها إسبانيا. وأعتقد أن ذلك الأمر يدل على صدق مشاعر التعاطف والاهتمام التي يشعر بها الشعب الإسباني تجاه هاييتي.

وفي حين أنني أؤيد البيان الذي أدلى به للتو المراقب عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية فيما يتعلق بعدد من المسائل التي تتعلق بالحالة السياسية والأمنية والإنسانية. وسأقدم بعد ذلك إضافة لبعض الأفكار بشأن مستقبل البعثة.

تشاطر إسبانيا القلق إزاء الحالة السياسية التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره. فالمأزق السياسي الراهن في هاييتي يمكن أن يعرض إجراء الانتخابات المقررة في نهاية هذا العام للخطر. لذلك، فإن إسبانيا ترى أن الخيار الوحيد هو إجراء حوار فيما بين الأطراف.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، نلاحظ مع الارتياح أن هناك تقدما قد تم إحرازه في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤،

و ٢٠١٤، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام. ويمكن أن يسهم عدد من القطاعات التي تشملها المساعدة الأوروبية في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠، من قبيل تجديد المناطق الحضرية، والتعليم، ودعم الإصلاحات الهيكلية للإدارة الحكومية، إسهاما كبيرا في خطة الأمم المتحدة من أجل القضاء على الكوليرا. ولا يزال الاتحاد الأوروبي على استعداد لاستكشاف الفرص المموسة للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية.

ونخطط علما بتوصيات الأمين العام التي تنطوي على إجراء خفض كبير في العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي بحلول عام ٢٠١٥، مع خفض إضافي في أعقاب الانتخابات الرئاسية. وفي إطار سياق التحسن العام في الحالة الأمنية، نلاحظ أيضا زيادة بنسبة ٣٠ في المائة في المظاهرات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، وزيادة بمعدل الضعفين في عدد المظاهرات التي يصحبها العنف، في حين ظل عدد المظاهرات ذات الطبيعة السياسية مستقرا. يفضي هذا إلى استنتاج مفاده أن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة هي التي تشكل تهديدا حقيقيا للاستقرار والأمن في هاييتي وليس الاستقطاب في المجال السياسي. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي التأكيد على أهمية الاستمرار في العمل بإصرار على الأسباب الجذرية التي تكمن وراء أوجه عدم المساواة تلك. ويعتزم الاتحاد الأوروبي، من جانبه، مواصلة عملية النظر والتشاور مع نادي مدريد التي تستهدف عددا هائلا من الأطراف الفاعلة في المؤسسات والمجتمع المدني.

وفي الختام، أود الإعراب عن تقدير الاتحاد الأوروبي لبعثة الأمم المتحدة على إسهامها الهام، بعد ١٠ سنوات، من أجل تحقيق استقرار الحالة الأمنية وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في هاييتي. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعتزم تقديم الدعم إلى

الاستقرار في هاييتي. كما أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي (S/2014/617).

يولي بلدي أولوية قصوى للحالة في هاييتي، وقد قدم، على مر السنين، كل ما لديه من دعم لمساعدة ذلك البلد الشقيق في التغلب على الشدائد، سواء من خلال القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف مثل البعثة، على سبيل المثال، هذا دون ذكر المساعدة التي يقدمها اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

إن الحالة في هاييتي تمثل أولوية بالنسبة لجميع دول أمريكا اللاتينية. ويشكل انتعاش هاييتي عنصرا موحدًا وأساسًا لتضامن دول أمريكا اللاتينية. وفي هذا السياق، من المفهوم أن منطقتنا ينبغي أن تساهم بأكثر من ٧٥ في المائة من الوحدات العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة.

وقد مكنت التنمية في أمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة، على جميع المستويات، رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من إعلان منطقة أمريكا اللاتينية منطقة سلام. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن أمل بلدي في أن تتمكن في يوم من الأيام من الإشارة إلى بعثة الأمم المتحدة بوصفها آخر عملية من عمليات حفظ السلام التي أنشئت في منطقة السلام المعروفة باسم أمريكا اللاتينية.

وتحقيقًا لذلك، من الضروري أن تحافظ على إدارتها الناجحة والسليمة في الوقت الحاضر، بغية كفالة النجاح في مرحلتها النهائية.

وفي هذا السياق، إن القرارات التي تتعلق بالإرث الذي تخلفه البعثة ينبغي أن تكفل استدامة التقدم المحرز، الأمر الذي يتطلب استراتيجية للانسحاب التدريجي والمرحلي والمسؤول بحيث يُستجاب للظروف المتغيرة على أرض الواقع، وليس

ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى التعزيز المؤسسي للشرطة الوطنية الهايتية ودور البعثة. ومع ذلك، فإننا بحاجة إلى فعل المزيد. ونحتاج إلى العمل بمزيد من الجهد. واتفق مع اقتراح الأمين العام، كما ورد في تقريره، بأنه ينبغي أن يكون هناك المزيد من الالتزام من جانب الحكومة الهايتية من أجل توسيع قوة الشرطة الهايتية.

وعلى الصعيد الإنساني، أود أن أعرب عن تقديري أعما تقدير للجهود التي تبذلها البعثة. ونشيد أيضا بالجهود التي بذها المجتمع الدولي بأسره للحد بفعالية من تفشي وباء الكوليرا المأساوي.

وتؤيد إسبانيا انكباب الأمين العام منذ مدة على النظر في مستقبل بعثة الأمم المتحدة. ومع ذلك، في السياق السياسي الحالي، الذي تم بحثه جيدا في جلسة اليوم، تؤيد إسبانيا تحليل الأمين العام من حيث أن المهلة الزمنية من أجل إعادة تشكيل عناصر البعثة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الحالة السياسية والأمني، وأنه ينبغي إتاحة قدر أكبر من المرونة على أساس تحليل الحالة في الأجلين القصير والمتوسط. وأود أن أؤكد على كلمة المرونة.

ومن جهة أخرى، نرى أن دور البعثة سيكون أساسيا في ضمان تحقيق التطور الطبيعي لعملية انتخابية آمنة وشفافة، فضلا عن إنشاء إدارة جديدة. ولذلك، ترحب إسبانيا بالتوصية بتمديد ولاية البعثة لسنة أخرى، حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بالشكل الذي اقترحه الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد لاسو مينثوثا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أوثه بحضور السيدة ساندرأ أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق

أخيراً، أود أن أشيد إشادة مستحقة برجال البعثة ونسائها، الذين يستأهل عملهم المتفاني تقديرنا وامتناننا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك.

السيد مونتانيو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة، والسيدة سانديرا أونوري على عرضها لنا تقرير الأمين العام (S/2014/617) في هذا اليوم.

يسر بلدي ملاحظة أنّ الوضع في هايتي يظهر دلائل على إحراز تقدم في مجالات الأمن، وتعزيز سيادة القانون، وتدريب الشرطة الوطنية. فمن الواضح أن هذه المكاسب لم تكن لتتحقق لولا الوجود المتواصل لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والدعم الذي توفره منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بالتعاون مع الحكومة الهايتية. وبفضل الصلة الجوهرية القائمة بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان باعتبارها حجر الزاوية في ولاية البعثة، تمكّنا بنجاح من اتخاذ التدابير الرامية إلى النهوض باستعادة الاستقرار والوثام في البلد.

يذكر الأمين العام في تقريره الأخير أن "هايتي تمرّ بمنعطف هام في توطيد الاستقرار والديمقراطية" (S/2014/617، الفقرة ٦٨)، ولكن الأهم أنه يحذّرنا من أن ثمة تحديات رئيسية ما زالت قائمة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث ما فتئت الخلافات العميقة تعوق تحقيق الاستقرار اللازم في ذلك البلد. وإزاء هذه الخلفية، تأمل المكسيك أن يهيئ الالتزام والحوار السياسي بين الأطراف الفاعلة ذات الصلة الفرصة لفتح الباب بنجاح أمام إجراء الانتخابات المعلقة التي تيسّر عملية الانتقال السلمي وتطبيع الحياة الديمقراطية في هايتي. وقد أعرب معظم المتكلمين اليوم عن هذا الرأي. ونحن نقدّر عزم حكومة هايتي على النهوض باستقرارها الديمقراطي.

لمجرد العوامل المتعلقة بالميزانية. والاعتبارات المبنية على أساس المعلومات التي لا يتم جمعها من الحالة على أرض الواقع يمكنها أن تسبب عواقب غير مرغوب فيها لهايتي والأمم المتحدة.

وبشكل أكثر تحديداً، يعتقد وفدي أن تقييم الأوضاع على أرض الواقع لبعثة متعددة الأبعاد مثل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي يجب أن يراعي، بالإضافة إلى الحالة الإنسانية والأمنية، المسائل الحاسمة بالنسبة لاستقرار هايتي في المستقبل، مثل تطوير قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، وإجراء العمليات الانتخابية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

وفي هذا السياق، وعلى الرغم من التنويه بعمل بعثة التقييم الاستراتيجي الموفدة إلى هايتي وتقديره، يرى وفدي أن المهم التذكير بأهمية الحفاظ على الحدود المقترحة أصلاً والواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، ما لم تسمح لنا البيانات الميدانية بالتصرف على نحو مغاير. ومع ذلك، نشعر بالقلق من أن مجلس الأمن قد يقرر التعجيل في خطة تركيز أنشطة البعثة بينما تتواصل الشكوك حول العملية الانتخابية في عام ٢٠١٤ وإجراء التعديلات الضرورية على قانون الانتخاب، كما أفاد رئيس البعثة. ونحن قلقون أيضاً من الكلام عن التركيز السريع لأنشطة البعثة في ظل الظروف التي تجعل الشوط أمامنا بعيداً لبلوغ الحد الأدنى لعدد أفراد الشرطة الموصى به، كما يرد في تقرير الأمين العام.

وفي ضوء ما تقدم، نعتقد أن القرار الواجب اتخاذه أو القرارات الواجب اتخاذه من قبل مجلس الأمن بشأن تركيز أنشطة البعثة يجب أيضاً، كما في مثل هذه الحالات على الدوام، أن تُتخذ بحذر، لأن المعلومات المتاحة لا تزال تشكل سبباً لوجود بعض الغموض المثير للقلق وتحويل دون تكوين صورة واضحة عن جدوى تركيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة لمدة سنة أخرى.

وتتفق المكسيك مع الأمين العام على أن خفض البعثة يجب أن يكون تدريجياً ولكن بحكمة، وأن يستند إلى خطة انتقالية يجري تنسيقها بين البعثة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة وحكومة هاييتي.

أثبت لنا التاريخ بوضوح كيف أن جداولنا الزمنية في بعض المناسبات لم تكن دائماً على أمثل وجه. يجب أن نكون على استعداد لإجراء التعديلات الضرورية. ويعتقد وفد بلدنا أن الانسحاب المفاجئ للبعثة يمكن أن يؤدي إلى عودة عدم الاستقرار السياسي، مع عواقب يعجز دونهما الوصف. فمن الضروري تعزيز التقدم المحرز من دون تقويض الأمن.

وفي الختام، أود أن أشيد بالرجال والنساء المنتشرين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، الذين يواصلون الاضطلاع بعمل متميز لإقامة الأساس لبناء هاييتي تنعم بالازدهار والسلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميثا - كوادرا بيلاسكيث (بيرو) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشيد بمبادرة رئاسة مجلس الأمن بعقد هذه المناقشة بشأن الحالة في هاييتي. كما يسعدني أن أرحب بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام في هاييتي، السيدة ساندرأ أونوري. وأشعر بالامتنان لها لما قدمته من إحاطة إعلامية بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في هاييتي (S/2014/617).

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به وفد أوروغواي بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هاييتي، وخاصة فيما يتعلق بالتنويه بالعمل الهام الذي حققته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي. ونعتقد أن وجود البعثة لا يزال ضروريا بغية منح السلطات الهايتية الأمن والدعم اللازمين لتيسير عملية توطيد الديمقراطية في البلد.

وإن إنشاء المجلس الانتخابي واتخاذ التدابير لتعديل قانون الانتخاب هما خطوتان حاسمتان في الاتجاه الصحيح.

وبالإضافة إلى هذه التحديات، يشعر وفد بلدي بالقلق إزاء تفشي وباء الكوليرا الذي، على الرغم من أنه يبدو في تراجع، لا يزال يشكل تحدياً لمستقبل هاييتي ولعملية تنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. ووفقاً لوزارة الصحة الهايتية، أودى الوباء حتى تاريخ ٥ آب/أغسطس بحياة ٨٠٠٠ شخص، وإصابة أكثر من ٨٠٠٠٠٠ شخص به. ويجب علينا ألا نقلل من درجة تيقظنا. وفي هذا الصدد، تتابع حكومة المكسيك هذه الحالة على نحو وثيق جداً، وهي تتعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام.

وتكرر المكسيك التزامها بمواصلة تعزيز الإجراءات في المجالات ذات الأولوية بالنسبة للتنمية في هاييتي، مثل الزراعة والصحة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والبيئة، ومجالات التعليم. وقبل بضعة أيام، رحبنا بمجيء ١٠٠ من شباب هاييتي الذين بدأوا دراستهم في مختلف مؤسسات التعليم العالي المكسيكية في إطار برنامج المنح الدراسية التي تشمل ٣٠٠ شاب من هاييتي. وسوف يساهم هذا المشروع التعاوني في تدريب رأس المال البشري الهايتي لصالح تحقيق التنمية في ذلك البلد.

وثمة مسألة أخرى تبرز باستمرار في هذه المناقشات هي تحديد وجود بعثة الأمم المتحدة في هاييتي. إننا نؤيد توصيات الأمين العام بإعادة تشكيل البعثة، التي يجب أن تكون تدريجية وتستند إلى فرضية تحقيق الاستقرار العام والسلامة، وتدريب الشرطة الوطنية الهايتية وزيادة قدراتها. وسوف تتيح لنا هذه الاستراتيجية الاستمرار في تعزيز الشرطة وإضفاء الطابع المهني عليها وفتح المجال أمام إمكانية تقديم الدعم للحكومة الهايتية من خلال توفير قوة للرد السريع عندما تتجاوز الحالة الطارئة قدرة السلطات الوطنية.

قد أدرج في تقرير الأمين العام. وبالرغم من أن وفد بلدي يرحب بالتقدم الذي أحرزته هاييتي في تنفيذ خطة التنمية الخمسية للشرطة الوطنية الهايتية، يشير تقرير الأمين العام إلى أن المؤسسة لا تملك بعد القدرة اللازمة للحفاظ على النظام العام وسلامة السكان في جميع أنحاء البلد قاطبة. لذا يجب أن تعتمد على الدعم الذي تقدمه لها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن تسريع وتيرة عملية تخفيض عدد الأفراد النظاميين التابعين للبعثة يمكن أن يشكل خطراً في توطيد الأمن الداخلي وللإستقرار واستدامة العملية الديمقراطية في هاييتي. وترى بيرو أن الخفض المحتمل في العنصر العسكري ينبغي أن يكون تدريجياً وبصورة مسؤولة من أجل ضمان استدامة التقدم المحرز.

ويدرك وفد بلدي التحديات المتزايدة التي تواجه المنظمة في جهودها الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين. بيد أنه، نعتقد أنه حينما يحين الوقت لتجديد ولاية بعثة حفظ السلام، ينبغي ألا تحظى تلك الاحتياجات بالأولوية على حساب الحالة في الميدان.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي أن الإنجازات المهمة التي حققتها البعثة حتى الآن لا ينبغي أن تؤدي إلى الانطباع الخاطئ بأن المهمة اكتملت، أو حتى أوشكت على ذلك. لقد علمتنا التجربة عواقب وخيمة عانينا منها في الماضي عندما قررت المنظمة تقليص وجودها في الميدان قبل الآوان. لذا يأمل بلدي أن تتمكن البعثة من الانتهاء من العمل الإيجابي الذي كانت تضطلع به في هاييتي بنجاح ومن دون تسرع لا مبرر له.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة أونوري للرد على التعليقات التي أدلى بها.

وتلتزم بيرو بتحقيق وتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة وبتعزيز المؤسسات في هاييتي. لذلك شارك بلدي بنشاط في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي منذ عام ٢٠٠٤، بوحدة عسكرية مكونة من ٣٧٢ جندياً، بما في ذلك موظفات في الميدان، فضلاً عن ضباط عسكريين من بين موظفي مقر البعثة.

ووفقاً لتقرير الأمين العام، لم تشهد الحالة في هاييتي تغيراً كبيراً منذ آذار/مارس الماضي. ونرى ذلك بشكل أساسي في الجانب السياسي، وهو مجال نأسف لعدم إحراز تقدم ملموس فيه فيما يتعلق بإجراء الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية التي طال انتظارها. ويساورنا قلق حيال عدم إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، إذ قد يؤدي المزيد من التأخير إلى مناخ من عدم الاستقرار السياسي والافتقار إلى الحكم الرشيد في هاييتي. لذا فإن وفد بلدي يكرر دعوته لجميع القوى السياسية في هاييتي إلى التوصل للاتفاقات اللازمة للتمكن من إجراء الانتخابات، التي تمثل معلماً هاماً في عملية تعزيز الديمقراطية في هاييتي، التي تتضمن كذلك الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥ وعملية التسليم بطريقة منظمة المنظمة عام ٢٠١٦.

وبينما تظل الحالة الأمنية مستقرة في هاييتي بفضل العمل الحاسم الذي تضطلع به البعثة، ثمة زيادة في الاحتجاجات، الناجمة في معظمها من التوترات السياسية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وانعدام الخدمات الأساسية. وذكرونا ذلك بأن تعاون منظومة الأمم المتحدة مع هاييتي يجب أن يكون شاملاً.

وبينما أكرر تقديرنا لعمل العنصر العسكري للبعثة المتمثل في كفالة الاستقرار والأمن في هاييتي، أود كذلك أن أكرر دعمنا لخطة تركيز أنشطة البعثة للفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦، التي تقرر بموجبها أن يكون اتخاذ القرارات بشأن مستقبل البعثة على أساس الظروف في الميدان - وهو نهج

الأمم المتحدة - أشكر الجميع على العديد من عبارات الدعم للجهود التي تضطلع بها البعثة. ونتطلع إلى مواصلة خدمة مصلحة شعب هايتي، وذلك بالتعاون مع الحكومة وشركائها الدوليين وفريق الأمم المتحدة القطري، على أساس ولاية مجلس الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة أونوري على توضيحاتها.

لا يوجد لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣|٠٠.

السيدة أونوري (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أطمئن المساهمين إلى أنني استمعت بعناية إلى ملاحظاتهم، وكذلك إلى تلك التي أدلى بها أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى، بما في ذلك هايتي، والمنظمة المتعددة الأطراف. وقد ركزت تلك الملاحظات والتوصيات، استناداً إلى الولاية التي أناط بها المجلس البعثة لدعم الأمن والاستقرار في هايتي، على الوظائف الأساسية للبعثة المتمثلة في دعم الشرطة الوطنية الهايتية، وتوطيد سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان، وزيادة القدرة على إدارة الانتخابات. كما أحطت علماً بتوقعات المجلس من البعثة فيما يتعلق بمسائل الحكم الرشيد الهامة، مثل الانتخابات وبناء المؤسسات.

وبالنيابة عن موظفي البعثة - العسكريين والشرطة والمدنيين والموظفين الدوليين والموظفين من هايتي ومنتطوعي